



دور الإفصاح المحاسبي في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية
الباحث غزوان علاء حسين حنش
ماجستير محاسبة جامعة الإمام الرضا عليه السلام.

الملخص :-

يتناول البحث أهمية الإفصاح المحاسبي كأداة محورية لتعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، خاصة في الأسواق الناشئة مثل سوق العراق للأوراق المالية. يبدأ بدراسة نظرية لمفهوم الإفصاح المحاسبي، أنواعه، وأهدافه، مؤكداً على دوره في توفير معلومات شفافة وموثوقة للمستثمرين. كما يناقش مفهوم كفاءة الأسواق المالية وشروط تحقيقها، مبرزاً العلاقة الوثيقة بين الشفافية المحاسبية واستقرار الأسعار وثقة المستثمرين. وقد تم اختبار تأثير الإفصاح عبر دراسة تطبيقية شملت عينة من المحاسبين والمدققين في مؤسسات عراقية، باستخدام استبيان مبني على مقياس ليكرت. أظهرت النتائج أن للإفصاح المحاسبي تأثيراً ملمساً على فعالية السوق من حيث الشفافية، الالتزام بالمعايير، وجودة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، كفاءة السوق، الشفافية المالية، المعايير المحاسبية الدولية، سوق العراق للأوراق المالية، اتخاذ القرار الاستثماري، القوائم المالية

The Role Of Accounting Disclosure In Improving The Efficiency Of The Stock Market

Researcher Ghazwan Alaa Hussein Hanash
Master's degree in Accounting, Imam Reza University.

Abstract

This research examines the role of accounting disclosure in improving the efficiency of the financial securities market, focusing particularly on emerging markets like Iraq. The study begins with a theoretical framework covering the definition, types, and objectives of accounting disclosure, emphasizing its importance in delivering transparent and reliable information to investors. It also discusses financial market efficiency and the necessary conditions for its achievement, highlighting the connection between disclosure quality and investor trust. The practical part of the study involved a questionnaire distributed among accountants and auditors in Iraqi institutions, using a Likert-scale-based survey. Results show that accounting disclosure significantly impacts market efficiency by enhancing transparency, compliance with standards, and report quality.

Keywords: Accounting Disclosure, Market Efficiency, Financial Transparency, International Accounting Standards, Iraq Stock Exchange, Investment Decision Making, Financial Statements

المقدمة

شهد الإفصاح المحاسبي اهتماماً متزايداً في الآونة الأخيرة، حتى بات محط أنظار مختلف الأطراف ذات العلاقة، سواء على مستوى المؤسسات العامة أو الخاصة، وعلى الصعيدين المحلي والإقليمي والدولي. ويعزى هذا الاهتمام المتامي إلى عدة أسباب، من أبرزها السعي لتعزيز الشفافية والمساءلة، إلى جانب مواجهة الأزمات المالية المتكررة التي تركت آثاراً واضحة على أسواق الأوراق المالية.

دفع هذا الواقع العديد من المختصين إلى التأكيد على ضرورة التزام الشركات بمبدأ الإفصاح المحاسبي، مع الدعوة إلى تبنيه بصورة أكثر صرامة وشفافية. وفي بعض الحالات، برزت مطالبات بفرض رقابة أشد على الشركات، سواء من قبل جهات مهنية مستقلة أو من خلال الأجهزة الحكومية، لضمان التزامها بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي المعتمدة.

ومن هذا المنطلق، تتجلى الأهمية البالغة للإفصاح المحاسبي في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، خصوصاً في سوق العراق للأوراق المالية، حيث يُطلب من الشركات الالتزام بالإفصاح الدقيق في تقاريرها، لما لذلك من تأثير مباشر على استقرار السوق وتطوره. لقد أصبح موضوع سوق الأوراق المالية محور اهتمام متزايد من قبل صناع السياسات ومتخذي القرار في مختلف دول العالم، لما لهذه الأسواق من دور حيوي في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو فرص استثمارية منتجة، تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات النمو.

ونتيجة لذلك، أضحى التركيز على تطوير أسواق الأوراق المالية مطلباً عالمياً، تتباين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وتؤدي هذه الأسواق دوراً حاسماً في تحفيز النمو الاقتصادي، بشرط توافر بيئة تنظيمية ملائمة تساعد على انطلاقها واستدامة تطورها، عبر توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات المثلثة التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية.

غير أن هذا يتطلب التزاماً قوياً بمبادئ الإفصاح المحاسبي والشفافية، حيث إن غياب الشفافية والمصداقية في التقارير المالية يعد من أبرز العوامل المثبتة لثقة المستثمرين. كما أن عدم وضوح البيانات الصادرة عن الشركات يُلقي بظلاله السلبية على نمو السوق المالي ذاته، ما يستدعي ضرورة إصلاح هذه الجوانب لضمان بيئة استثمارية جاذبة وأمنة. (ديدو محمد، 2017، ص16)

١-١ مشكلة الدراسة

يمثل الإفصاح المحاسبي عنصراً محورياً في دعم الاقتصاد العالمي، نظراً لدوره الحيوي في توضيح الصورة الحقيقة لأداء الشركات وأوضاعها المالية. وتبرز أهميته بوجه خاص في ظل ما أفرزته الأزمة المالية العالمية من نتائج سلبية، إذ كشفت عن قصور كبير في مستوى الإفصاح المحاسبي لدى العديد من الشركات، بما في ذلك بعض المؤسسات الكبرى في الاقتصادات العالمية المتقدمة، وهو ما ساهم في تفاقم الأزمة.

ويعتمد المستثمرون على الإفصاح المحاسبي كمصدر رئيس للحصول على المعلومات الضرورية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، إذ تعد التقارير والقوائم المالية من أهم الوسائل التي تزودهم بتلك البيانات. ومن هذا المنطلق، تتحدد إشكالية البحث في مدى تمعن القوائم المالية بالشفافية، وقدرتها على عرض المعلومات بدقة ووضوح، إلى جانب مدى كفاءة استخدام تلك المعلومات كأدلة أساسية في استشراف المستقبل واتخاذ القرارات الرشيدة. (المساط، عبد المنعم، 2009)

١-٢ أهمية الدراسة

1) على المستوى الأكاديمي تساهم هذه الدراسة مع دراسات أخرى ذات صلة في إثراء المكتبة العربية وسد إحدى الفجوات البحثية المتعلقة بدراسة مدى تأثير مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية على كفاءة سوق الأوراق المالية.

(2) أما على المستوى العملي قد تساهم هذه الدراسة في توفير دليل عملي من داخل البيئة على دور الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التأثير على كفاءة سوق الأوراق المالية بما يساعد المستثمرين ومستخدمي معلومات التقارير المالية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية من الاستفادة بذلك في تحسين قراراتهم الاستثمارية وزيادة دقة تقديراتهم للعوائد المتوقعة من استثماراتهم، هذا بالإضافة إلى تطوير مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية بالقوائم والتقارير السنوية للشركات.

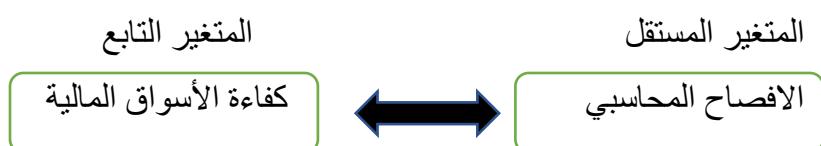
٣-١ أهداف البحث

- (1) توضيح و تحديد أهمية الإفصاح المحاسبي وبيان أنواع الإفصاح ومميزاته والتعرف على العلاقة التي تربط الإفصاح مع كفاءة سوق الأوراق المالية.
- (2) التعرف على قدرة الإفصاح المحاسبي في تحقيق الاستقلال والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى سوق الأوراق المالية.
- (3) دراسة وتحليل أثر مستوى الإفصاح من خلال توضيح دورها في كفاءة سوق الأوراق المالية

٤ - نموذج البحث:

في ضوء الفرضيات السابقة تم تصميم نموذج البحث كما بينه الشكل الآتي:

شكل رقم (1) المتغيرات المستقلة والتابعة في نموذج البحث



٥ - فرضيات البحث

- الأولى : لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي على ملائمة سوق الأوراق المالية.
- الثانية : لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي على موثوقية سوق الأوراق المالية
- الثالثة : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي على ثبات سوق الأوراق المالية
- الرابعة : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي على قابلية مقارنة سوق الأوراق المالية.
- الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي على خصائص سوق الأوراق المالية.

٦-١ حدود البحث

في ضوء طبيعة مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، ومفاهيم عنوانه وفرضيه، فإن حدود البحث تتبلور في التالي:

- (1) لن يتعرض البحث لمشاكل القياس المحاسبي الخاصة بالتقارير المالية وتركز الدراسة على مشاكل الإفصاح والاستعانة بالإفصاح اختياري لتوفير آلية جديدة تدعم المستثمرين في تشغيل الأسواق المالية الناشئة.
- (2) يقتصر البحث على متطلبات سوق العراق الأوراق المالية داخل أسواق المال الناشئة من خلال معرفة مدى ملائمة البيئة لذلك

المبحث الأول: الاطار النظري للإفصاح المحاسبي

2-1 نشأة الإفصاح المحاسبي

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات إلى عام ١٨٣٧ حيث نشرت Magazine «مقالة عن الإفصاح وضرورة الإفصاح عن المعلومات كل ستة شهور بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح ورأس المال والاعتلالات وتقييم الموجودات.

هذا وقد تزايدت أهمية مبدأ الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة منذ بداية الستينيات من هذا القرن عندما تحولت عما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين، فيتحول هذه الحقبة تحولت الوظيفة المحاسبية في التركيز على دورها كنظام المعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة الصنع القرارات، ومن جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة، إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماما خاصا للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وأدوات هذه الأسواق كنظرية المحفظة مثلاً **Theory Portfolio** وفرضية السوق المالي الفعال، ذلك ما أكد مرة أخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت البيانات مصدرا رئيسيا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق، لكن عام ١٩٧٤ شهد حدثين بارزين تركا أثرا كبيرا على مشكلة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة في الولايات المتحدة في ميزانيات المؤسسات الأمريكية تجلت في سنتين رئيسيتين بما اتساع نطاق الإفصاح ليشمل معلومات كانت إدارة المؤسسات حتى ذلك التاريخ تعتبرها من المحرمات، في حين تمثلت السمة الثانية بتحول التركيز على أهداف الإفصاح إلى حماية مصالح الفئات المختلفة مثل المساهمين، والمستثمرين والمقرضين (أ.م.د رضوان ، ٢٠١٦)

2-2 مفهوم الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الأساسية والفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين من أجل دعمهم في اتخاذ قراراتهم خصوصا المتعلقة ب المجالات الاستثمار والتمويل، وبهذا فقد أصبح الإفصاح المحاسبي من الموضوعات المثيرة للجدل بين مستخدمي الكشوف والمحاسبين والإداريين فهو يعمل على توفير المعلومات المحاسبية التي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المختلفة (بن خضر مسعود ، 2019)

2-3 تعريف الإفصاح المحاسبي

يعرف الإفصاح المحاسبي إجرائياً بأنه العرض للمعلومات المحاسبية بشكل موضوعي دون تحيز. (حمد، محمد، 2005)، كما عرف الإفصاح بشكل عام بأنه بث المعرف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات من يعلمها لمن لا يعلمها. (حمد ، 2000 ،

كما عرف الإفصاح المحاسبي على أنه إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون ليس أو تضليل (محمد سمير، 2000 ، ص 429)

وفي تعريف آخر للإفصاح المحاسبي أنه الشمول التقارير المالية على جميع المعلومات الازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية (زيود ، 2007 ، ص 228)

ونلاحظ أن التعريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم إلا أنها اختلف فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها.

وبناء على ما تم عرضه، يمكننا القول بأن الإفصاح المحاسبي هو أساس نجاح الأسواق المالية وهو ما يخلق جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في

الأسوق المالية والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.

٤-٤ أهمية الأفصاح المحاسبي

يلعب الأفصاح دور مهم وجوهري في نظرية المحاسبة وكذلك الممارسات المحاسبية إلا أن هناك مشكلة تكمن اختلاف وجهات النظر حول موضوع الأفصاح عن المعلومات التي يجب أن تتوفر في التقارير المالية المنشورة ويرجع ذلك الاختلاف إلى اختلاف مصالح الاطراف ذات العلاقة ، فالإدارة لها نظرة تختلف عن نظرة مراقبى الحسابات ونظرة مستخدمي المعلومات (د. زيو ، 2017 ، ص 16) (درويش ، 2007، ص 41)

٤-١-٢ وتحلص أهمية الأفصاح المحاسبي في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية بالاتي :-

تعتبر القوائم المالية هي المصدر الهام ويمكن ان يكون المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه مستخدمي هذه القوائم للحصول على البيانات والمعلومات التي يحتاجونها حول الوحدة الاقتصادية وبالتالي لكي تكون هذه القوائم محل ثقة لدى هؤلاء المستخدمين يجب أن يتم اعدادها وعرضها بطريقة منتظمة وأن تحظى بقبول جميع المستخدمين التي لها مصالح مع الوحدة الاقتصادية (تركي ، 1993 ، ص126)

تخفيض المخاطر المالية والتعرف عن الاخطاء الحاصلة والالتزام بالقوانين والقواعد الموضوعة (Ahmed Riahi , 2004)

جعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة لأنه يوفر فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول على معلومات كافية وملائمة عن الوحدات الاقتصادية (الناغي محمد السيد، 2007)

٤-٢ دور الأفصاح المحاسبي

ويعمل الإفصاح على توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات المناسبة، حيث يحقق الإفصاح المزايا التالية : (حنان رضوان ، 1998)

- يلعب دوراً مهماً في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية البروسية حيث يؤدي الإفصاح قبل المدخرين على تقدير أموالهم للمستثمرين حيث تكون إلى تخفيض عدم التأكيد فيما يتعلق بالاستثمار والمعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تحيز.
- يعمل الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية على تخفيض عدم تماثل المعلومات الذي تستغله الأطراف داخل المنشأة لتحقيق مكاسب غير عادلة خاصة بها؛
- يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار الأمثل بالاعتماد على المعلومات المفصحة عنها؛
- يساعد الإدارة في إظهار مساهمة المنشأة في تقديم خدمات للجميع ومسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع ككل

٥- أثر الإفصاح المحاسبي

إن تطبيق معيار الإفصاح عن المعلومات المالية للقطاع الحكومي العام ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للنقارير المالية، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر معيار الإفصاح على شمولية الإفصاح المحاسبي، والأثر الذي يتتركه معيار الإفصاح على مصداقية وعدالة التقارير المالية، كما وتهدف إلى التعرف على الأهمية التي يحظى بها الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الحكومية الأردنية. وتبيّنت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيان أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (٤٩) مستجيباً من المديرين الماليين ورؤساء الأقسام المالية والمحاسبين والمدققين.

وتوصلت الدراسة إلى أن معيار الإفصاح عن المعلومات المالية للقطاع الحكومي العام يؤدي إلى شفافية الإفصاح وإلى دقة وشفافية الإفصاح المحاسبي، وبالتالي زيادة كفاءة الإفصاح المحاسبي وسلامة التقارير المالية، وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بمعايير وشفافية الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية ومراقبة دقة وشفافية الإفصاح المحاسبي لكافة التقارير المالية المنشورة للقطاع الحكومي العام لتحسين جودة المعلومات، والعمل على زيادة نسبة الوعي للعاملين في القطاع الحكومي فيما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وقواعد الإفصاح الواردة فيها. (محمد عبد الفتاح ، 2018 ، ص26)

٦-٢ أهداف الشفافية في الإفصاح المحاسبي

تهدف الشفافية في الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية تهدف إلى :

- 1- إزالة التضليل في عرض المعلومات ومساعدة متذمّر القرارات على صنع قرارات سليمة . إذ يتطلب أن يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية ونوعيتها يتناسب مع أهمية القرارات على أن يكون الاهتمام بالإفصاح مرتبطة بتحليل نتائج الماضي واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل (الغبان ، 2010 ، ص27) فالشفافية تحسن من إمكانية التنبؤ وبالتالي كفاءة القرارات . (الحالي وليد ، 2008)
- 2- الشفافية في الإفصاح المحاسبي تركز بالدرجة الأولى على شفافية المعلومات والإفصاح عن المعلومات يعتمد على مدى توافر هذه المعلومات بخصائصها المطلوبة والمتمثلة بالدقة والوضوح والصدق والشفافية . (وسام نعمة ، 2011،ص 22)
- 3- توفير معلومات للمستثمرين والدائنين لنقيم المخاطر وتقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات (عثمان زياد ، 2008)، إذ يمكن أن تساعد الشفافية في تخفيض حالة عدم التأكيد في الأسواق . (حسون صبحي ، 2013، ص 34)
- 4- تهدف الشفافية في الإفصاح المحاسبي إلى المحافظة على الثقة في الأسواق وتساعد على تحسين فهم الجمهور لهيكل ونواحي نشاط الشركة و سياساتها (التميمي ، 2009)

لذلك يرى الباحثون إن الإفصاح وحده لا يعني أن يوفر الشفافية المطلوبة بل يجب أن تتوافر في المعلومات المقدمة الملائمة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية وأن يجري تقديمها في أوقاتها المناسبة.

٧-٢ أشكال الإفصاح المحاسبي

بين بعض الكتاب والباحثين بأن للإفصاح المحاسبي أشكالاً مختلفة وقاموا بتصنيفه إلى أشكال متعددة:

١ ، الإفصاح الكامل

بأنه تعطى للإفصاح صفات عدة لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها، وبين أن هناك إجماع عام في المحاسبة بأن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ينبغي أن يكون كاملاً (يسري أيضاً شاملاً) ومناسباً وعادلاً. ويطلب الإفصاح الكامل أن تصمم وتعد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المنشأة خلال الفترة أي أن الإفصاح الكامل يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تعطيتها لأي معلومات ذات تأثير محسوس على قرارات مستخدم تلك التقارير، مع الاعتراف مسبقاً بأن عرض كل المعلومات الجوهرية عن القوائم المالية (دخل مركز مالي تدفقات نقدية، تغيرات حقوق المساهمين (يبقى هدفاً صعب المنال) (العلول ، 2009)

٢ ، الإفصاح الكافي:

هو الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات وأن تشمل القوائم المالية والملحوظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمنظمة، وبعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية. وعرفه (العلول ، 2009)

3- الإفصاح العادل:

- نص المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل في الفقرة رقم (١٥) على أن الإفصاح العادل يتطلب ما يلي:
- أ- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والتي توجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية لمنشأة بحيث تمثل البيانات المالية لكافة المتطلبات الخاصة وعلى الإدارة تطوير سياسات لضمان توفير البيانات المالية.
 - ب- تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات محاسبية وموثوقة للمقارنة ومن الممكن فهمها.
 - ج- تقديم إصلاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات أو أحداث معيبة على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة.
- أن الإفصاح العادل يتمثل بالإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر إلى كافة المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة .(يوسف مدية ، 2006)

ومن مصادر أخرى فإن الإفصاح العادل يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية، وأن الإفصاح العادل أو الصادق مطلقاً أخلاقياً، اعتمد مدقق الحسابات أن يعتمد عند إبداء رأي نظيف أو غير متحفظ (العلول، 2009)

4- الإفصاح التفاضلي:

يُعد "الإفصاح التفاضلي" أحد مفاهيم الإفصاح المحاسبي الحديثة، وتحوي تسميته بمضمونه، إذ يرتكز هذا النوع من الإفصاح على تقديم القوائم المالية بصيغة مختصرة ومركزة، مع تسليط الضوء على الفروقات أو التغيرات الجوهرية بين البنود من خلال إجراء مقارنات كمية ونوعية. ويهدف هذا النهج إلى إبراز الاتجاهات العامة لهذه التغيرات بطريقة تسهل على المستخدمين فهم الأداء المالي بشكل مبسط.

ويفترض أنصار الإفصاح التفاضلي أن جمهور المستثمرين قد يتضمن فئة أقل إماماً بالتحليل المالي والتقارير المعقدة، مقارنة بالمستثمر العادي الذي تأخذ المهمة المحاسبية بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية. لذلك، فإن هذا النوع من الإفصاح يسعى إلى تيسير عملية الفهم واتخاذ القرار من خلال تقديم معلومات مركزة وذات دلالة مباشرة.

على الرغم من بعض الاتجاهات الداعية إلى استخدام القوائم المالية المختصرة والملخصة، إلا أن هذا الأسلوب لا يزال محل جدل واسع في الأوساط المحاسبية، ويعُد من الإجراءات التي لا تحظى بقبول عام. وفي المقابل، يشهد الفكر المحاسبي تطوراً ملحوظاً يتمثل في الميل المتزايد نحو توسيع نطاق الإفصاح، سواء من حيث الكم أو التنوع في مجالاته، إلى الحد الذي باتت فيه بعض الاتجاهات تنادي بتضمين الأحداث غير المالية التي لا يمكن التعبير عنها رقمياً ضمن التقارير المحاسبية، في محاولة لتقديم صورة أكثر شمولية وواقعية عن الأداء المؤسسي.

وعلى الرغم من هذا التوجه، يرى عدد من الباحثين والمهنيين أن التوصل إلى مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي يُرضي جميع فئات المستخدمين أمر بالغ الصعوبة، بل قد يكون مستحيلاً في ظل اختلاف احتياجاتهم وتوقعاتهم. لذلك، من الضروري أن يُراعي الهدف الأساسي من إعداد البيانات المحاسبية، مع التركيز على تلبية احتياجات الفتنة المستفيدة منها بشكل مباشر وفعال. (العلول ، 2009)

5 - الإفصاح الشامل:

يشير مفهوم الإفصاح الشامل إلى ضرورة أن تتضمن القوائم المالية المنشورة، إلى جانب الإيضاحات المرافقية لها، كافة المعلومات الاقتصادية ذات الصلة بالوحدة الاقتصادية، والتي من شأنها أن تؤثر في قرارات مستخدمي هذه القوائم (الفذاع، 2002).

ورغم أن الإفصاح الشامل يُفهم أحياناً على أنه يشير إلى وفرة وتفصيل المعلومات، إلا أن المقصود الحقيقي منه يتمثل في إيصال جميع الحقائق الجوهرية والملائمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، بما يتيح لهم فهماً دقيقاً لنتائج العمليات والمركز المالي للوحدة الاقتصادية.

إن الإفصاح الشامل يتجاوز الأرقام المحاسبية فقط، حيث لا يقتصر على المخرجات المالية التي ينتجهها النظام المحاسبي، بل يمتد ليشمل الإفصاح عن معلومات وصفية قد تكون لها تأثيرات جوهرية على قرارات المستخدمين (أبو المكارم، 2000).

٦- الإفصاح التام:

لقد أصبح هناك إجماع عام في مجال المحاسبة على ضرورة تقديم إفصاح كامل وصادق وملائم. ويطلب الإفصاح الكامل أن يتم إعداد وتصميم القوائم المالية الدورية الموجهة إلى كافة المستخدمين بشكل يعكس بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنشأة خلال الدورة المالية، وأن تتضمن هذه القوائم المالية معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي أو المتوسط، وعدم حذف أو كتمان معلومات جوهرية أو ذات منفعة لهذا المستثمر العادي. (العلول، 2009)

٧- الإفصاح الوقائي أو التقليدي

يعتمد هذا النوع من الإفصاح على مفهوم الإفصاح الشامل كما هو معتمد في النماذج المحاسبية المعاصرة. وتعتبر فئة المساهمين، المقرضين، أو الدائنين، بالإضافة إلى المستثمرين الخارجيين بشكل عام، المحور الأساسي الذي يتم من خلاله تحديد مضمون أدوات هذا الإفصاح (العلول، 2009).

٨- الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي

يفترض هذا النوع من الإفصاح أن يكون المستثمر شخصاً حسيفاً ذو دراية وإطلاع واسع، قادرًا على التحليل، وإجراء المقارنات، والتبؤات بأسلوب مهني. بشكل عام، يتسم هذا الإفصاح باتجاه متزايد نحو التوسيع والتتنوع في مجالاته، حيث لا يقتصر على المعلومات المالية فحسب، بل يمتد ليشمل أيضاً معلومات غير مالية، سواء كانت كمية أو وصفية. ومن أبرز هذه المعلومات تلك المتعلقة بالطاقة الإنتاجية للوحدة المحاسبية، فضلاً عن كفاية وكفاءة العاملين، وتطور مهاراتهم وإنجازاتهم (العلول، 2009).

مما تقدم فإن الباحث يرى الآتي:

- ينبغي نشر كافة المعلومات التي تُعد ملائمة وضرورية لمستخدمي التقارير المالية، بما يسهم في توفير صورة شاملة ودقيقة عن الوضع المالي والأداء الاقتصادي للمنشأة.
- يجب أن تتسم المعلومات المالية بمستوى إفصاح يتوفر فيه الخصائص النوعية والكمية الأساسية، بحيث تكون كافية، ملائمة، كاملة، موضوعية، وشاملة، بما يضمن تقديم صورة دقيقة وموثوقة عن الوضع المالي للأفراد أو الكيانات الاقتصادية.
- يجب أن تكون المعلومات المالية متناسبة مع قدرات المستخدمين المختلفة، وأن يتم نشرها بشكل يعزز من الوصول إليها من قبل جميع الفئات المستفيدة، دون تحيز لفئة معينة، وفي الوقت المناسب لتلبية احتياجاتهم في اتخاذ القرارات المالية.
- يجب أن تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة، وذلك لتحقيق أهداف الجهات المستفيدة من التقارير المالية، بما يسهم في تمكينهم من إجراء تقييمات دقيقة للمعلومات عبر فترات زمنية أو بين كيانات اقتصادية مختلفة.

٩- المقومات الأساسية لِلإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يستند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة إلى المقومات الأساسية التالية (الوسطي، 2008، ص337).

٤-٨-١ تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تنوع الفئات التي تعتمد على المعلومات المحاسبية وتخالف طرق استخدامها لها، حيث يتم استخدامها من قبل بعض الفئات بشكل مباشر، بينما تعتمد فئات أخرى على استخدامها بصورة غير مباشرة. ومن أبرز الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية: المالك الحاليون، المحتلون، المقرضون، وغيرهم. وتكتسب أهمية تحديد الجهة المستفيدة من المعلومات المحاسبية باعتبارها جزءاً أساسياً من تحديد إطار الإفصاح المناسب، بما يساهم في تلبية احتياجات هذه الفئات بشكل فعال وملائم. بالقول: "إن أهمية تحديد الجهة التي ستستخدم المعلومات المحاسبية تتبع من حقيقة أساسية هي أن الأعراض التي سستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضاً مختلفة"، إن تحديد الجهة أو الفئات المستفيدة من المعلومات المحاسبية يعد خطوة أساسية تسبق تحديد غرض استخدامها. كما أن تحديد هذه الجهة يسهم في تحديد الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات من منظور تلك الجهة، سواء من حيث المحتوى أو الشكل أو طريقة العرض. ويرجع ذلك إلى أن مدى ملائمة مجموعة الإيضاحات الواردة في البيانات المالية يعتمد إلى حد كبير على درجة المهارة والخبرة التي تمتلكها الجهة المستخدمة لقصير تلك الإيضاحات ، مما يعني أن الإيضاحات تكون ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة معينة قد لا تكون بالضرورة ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة أخرى لا تمتلك المهارة والخبرة الكافيتين لفهم تلك الإيضاحات، وبناء على ذلك يجب اعداد التقارير المالية في ظل فرضية أساسية في وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير مما يضع معيدي هذه التقارير أمام خيارين رئيسيين (الوسيطي ، 2008 ، ص337)

أ- إعداد التقرير المالي الموحد وفق نماذج متعددة يتطلب تلبية احتياجات الفئات المختلفة التي تستخدم هذه التقارير. ورغم أهمية هذا الخيار، إلا أنه يواجه صعوبة في التطبيق، بالإضافة إلى تكلفته العالية. كما يتعارض مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير، الذي يؤكّد على ضرورة أن تكون تكلفة الحصول على المعلومات أقل من العائد المتوقع منها.

ب- إصدار تقرير مالي واحد متعدد الأغراض يهدف إلى تلبية جميع احتياجات المستثمرين المحتملين بعد أيضاً خياراً غير واقعي وصعب التطبيق. فتنفيذ سيؤدي إلى جعل التقارير المالية ضخمة الحجم، ومفرطة في التفاصيل، مما يقلل من فاعليتها ويصعب استخدامها بفعالية من قبل الفئات المستفيدة.

في مواجهة هذه المشكلة، يمكن اقتراح حل واقعي يتمثل في تطبيق نموذج التقرير المالي الذي يلبي احتياجات مستخدم مستهدف يتم تحديده من بين الفئات المتعددة التي سستفيد من هذه التقارير. يتم بعد ذلك جعل هذا المستخدم المستهدف محوراً أساسياً لتحديد أبعاد الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية. ومع ذلك، رغم الالتفاق على مبدأ تحديد المستخدم المستهدف كقائد أساسى لتحديد أبعاد الإفصاح المناسب في التقارير المالية، قد يكون هناك اختلاف في تحديد هوية هذا المستخدم المستهدف (الوسيطي ، 2008 ، ص337).

٩-٢ الإفصاح المحاسبي حسب محتوى معايير المحاسبة الدولية

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، التي تم تغيير اسمها لاحقاً إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، بإصدار ثلاث معايير خاصة بالإفصاح. كما تم تضمين قواعد محددة للإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى، تتعلق بكيفية ومتطلبات عرض وإفصاح المعلومات المرتبطة بالموضوعات التي يعالجها كل معيار من هذه المعايير.

1. الإفصاح حسب المعيار المحاسبي ISA1

يتضمن معيار المحاسبة الدولي (ISA1) القواعد والمبادئ المحاسبية المتعلقة بإعداد القوائم المالية، بالإضافة إلى الطرق المتبعة في عرضها. وقد حل هذا المعيار محل المعايير المحاسبية السابقة (ISAS) التي كانت تتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في الكشوف المالية.

يختخص المعيار المحاسبي الدولي (ISA13) بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، وقد تم وضعه لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة. ينطبق هذا المعيار على جميع الشركات التي تقدم تقاريرها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية. وقد حدد هذا المعيار مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي يجب على الشركات نشرها، بحيث تتضمن مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي تقييد استخدامي البيانات المالية. وتشمل هذه المكونات الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التغير في حقوق الملكية، جدول سيولة الخزينة، بالإضافة إلى السياسات المحاسبية والملحق.

2. الإفصاح حسب محتوى المعيار ISA24

ان توسيع نطاق العمليات التي تقوم بها الشركات، أدى إلى نشوء علاقات تربط الشركات بعضها البعض لتحقيق مصلحة معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبدلة بين هذه الشركات، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بين هذه الشركات، يهدف المعيار المحاسبي الدولي (ISA24) المتعلق بالإفصاح من الأطراف ذات العلاقة إلى ضمان أن تكون الكشوف المالية ذات صلة وشاملة، وتحتوي على جميع الإفصاحات الالزامية. يأتي هذا المعيار بهدف تمكين أصحاب العلاقة من اتخاذ قرار انتم بناءً على معلومات مالية واضحة، شفافة، وموثوقة.

3. الإفصاح حسب معيار IFRS7

ساهم تطور وسائل الاتصال وعلوم النشاط الاقتصادي وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال في نشوء أدوات مالية جديدة وزيادة حجم العمليات المنفذة عبرها، سواء كان ذلك للاستثمار، التحوط المالي، أو إدارة السيولة. وقد استدعي ذلك من المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية وضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، بهدف تعزيز خاصية الملاءمة في الكشوف المالية. وفي هذا السياق، تم إصدار المعيار المحاسبي الدولي (ISA7) الذي خصص للإفصاح عن المخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية. وبهذا، تم إلغاء كافة البنود المتعلقة بالإفصاح في المعيار (ISA32)، بينما تناولت الأجزاء المتبقية منه قضايا عرض الأدوات المالية فقط. كما ألغى المعيار (ISA30) المتعلق بالإفصاح في قوائم البنوك والمؤسسات المالية المماثلة، ليتم دمج كافة الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية في معيار جديد (د. ياسمينة، 2018).

المبحث الثاني: كفاءة سوق الأوراق المالية

٢ - تمهيد

تعتبر الأسواق المالية البيئة التي يتم فيها عرض المدخرات من جانب، وطلبها للتمويل من جانب آخر. وتعد هذه الأسواق من أبرز وسائل الاستثمار لكل من الأفراد والشركات. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الأسواق المالية دوراً بالغ الأهمية من خلال آلياتها في جذب الفائض من رأس المال غير الموظف وغير المعبأ في الاقتصاد القومي، وتحويله من رأس مال عاطل إلى رأس مال مستثمر وفعال في الدورة الاقتصادية (د. يوسف، 2017).

٢-١ مفهوم الأسواق المالية:

يعرف السوق المالي على أنه الإطار الذي يجمع بين الوحدات المدخلة الراغبة في الاستثمار، والوحدات التي تعاني من العجز والتي بحاجة إلى الأموال لغرض الاستثمار. ويتم ذلك عبر فئات متخصصة تعمل داخل السوق، بشرط توفر قنوات اتصال فعالة تسهم في تسهيل العملية بين الأطراف المختلفة.

يعرف سوق الأوراق المالية أيضاً على أنه نظام يتيح جمع البائعين والمشترين لتداول أنواع محددة من الأوراق المالية أو الأصول المالية. من خلال هذا النظام، يمكن المستثمرون من بيع وشراء الأسهم والسنادات داخل السوق، إما عبر السمسرة أو من خلال الشركات المتخصصة في هذا المجال.

يعرف منير إبراهيم هندي كفاءة سوق الأوراق المالية على أنه السوق الذي يعكس فيه سعر السهم الذي تصدره منشأة ما كافة المعلومات المتاحة عنها سواء تمثلت تلك المعلومات في القوائم المالية أو معلومات تبثها وسائل الإعلام أو تمثلت في السجل التاريخي لسعر السهم في الأيام والأسابيع والسنوات الماضية. (التميمي ، 2004، ص110)

١٢-٢ الشروط الملائمة لتكوين الأسواق المالية :

أـ. زيادة عدد المؤسسات المالية في الدولة يعد من العوامل المهمة، حيث تعتبر هذه المؤسسات بمثابة أوعية ادخارية للجمهور، وتقوم بتوفير خدمات الإقراض للمستثمرين لتمويل مشاريعهم الاستثمارية.
بـ. تحويل المدخرات إلى استثمارات يُعتبر من الأدوار الأساسية التي تقوم بها السوق المالية. فهذه السوق تُعد من أبرز الأدوات التي تساهم في تحويل المدخرات إلى استثمارات، حيث تمثل مجالاً لاستثمار أموال الأفراد في شراء الأوراق المالية التي تعكس حصصاً من رأس مال مؤسسات صناعية، تجارية أو عقارية.

جـ. تُعتبر بورصات الأوراق المالية من الأجهزة الهامة في عملية الادخار في الدول ذات الاقتصاد الحر أو الاقتصاد المختلط، حيث يسهم كل من القطاع العام والقطاع الخاص في هذه البورصات. تلعب بورصات الأوراق المالية دوراً محورياً في تمكين الأفراد والمؤسسات من تداول الأوراق المالية وتحقيق الأهداف الاقتصادية على مختلف الأصعدة.

دـ. يعتبر الاهتمام بوسائل الإعلام ومراقبتها أمراً بالغ الأهمية عند تكوين الشركات أو طرح الأسهم والسنادات. يجب أن يتزافق هذا مع إعلان مناسب يتيح لكل مستثمر ومدخراً الفرصة المناسبة لتوظيف أمواله. كما ينبغي مراقبة البيانات الواردة في هذه الإعلانات لضمان حماية مصلحة صغار المستثمرين ولضمان أن تكون هذه الإعلانات ذات طابع جدي وموثوق (صلاح الدين السيسى، 2003، ص 9).

١٣-٢ أنواع الكفاءة في سوق الأوراق المالية

تُصنف الكفاءة في الأسواق المالية إلى نوعين رئисيين، يُمثل كل منهما جانباً مهماً في أداء السوق وقدرتها على تخصيص الموارد بكفاءة، والمتمثلة فيما يلي:

أـ. الكفاءة الكاملة

يشير مفهوم الكفاءة الكاملة للسوق (**Perfect Market Efficiency**) إلى قدرة السوق على تعديل أسعار الأصول المالية بشكل فوري وسريعاً استجابةً لأي معلومات جديدة يتم تزويد السوق بها. ويعني ذلك أن السوق يعكس بشكل مباشر هذه المعلومات في أسعار الأوراق المالية دون وجود أي تأخير زمني بين تحليل تلك المعلومات والوصول إلى السعر العادل أو التوازن للأصل المالي (حنفي عبد الغفار، 2004، ص 185).

ولتحقيق الكفاءة الكاملة في السوق المالي (**Perfect Market Efficiency**), لا بد من توافر عدد من الشروط الأساسية التي تُعد ضرورية لضمان انعكاس المعلومات بشكل فوري وعادل على أسعار الأوراق المالية.

- يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بالسوق متاحة لكافة المتعاملين بشكل مترافق، ودون أي تكاليف، بما يضمن تكافؤ الفرص في الوصول إلى البيانات المؤثرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية.
 - ينبغي أن يخلو السوق من أية قيود على التداول، مثل تكاليف المعاملات أو الضرائب أو غيرها من العوائق، لضمان حرية الحركة الكاملة للأموال والعمليات الاستثمارية.
 - يتمتع المستثمر بالحرية الكاملة في شراء أو بيع أي كمية يرغب بها من الأسهم، دون قيود أو شروط مسبقة، وبسهولة ويسر، بما يضمن سيولة السوق وكفاءتها.
 - يجب أن يتسم السوق بوجود عدد كبير من المستثمرين، بما يضمن أن لا يمكن أي مستثمر بمفرده من التأثير على سعر الأصل المالي، مما يعزز من عدالة التسعير واستقرار السوق.
 - يجب أن يتسم المستثمرون بالعقلانية في سلوكهم الاستثماري، بحيث يسعون إلى تعظيم منافعهم من خلال استخدام الأمثل لثرواتهم المتاحة. (المعهد العربي، 2004، ص9)
- بـ- الكفاءة الاقتصادية**

تشير الكفاءة الاقتصادية في الأسواق المالية إلى حالة لا تعكس فيها أسعار الأسهم المعلومات الجديدة بشكل فوري وبماشـر، بل قد يتطلب الأمر مرور فترة زمنية معينة حتى تتعكس آثار هذه المعلومات على الأسعار. ووفقاً لهذا المفهوم، قد تظل القيمة السوقية للسهم أعلى أو أدنى من قيمته الجوهرية لفترة محدودة، نتيجة لتأخر السوق في استيعاب وتحليل المعلومات المستجدة.

ومع ذلك، فإن وجود تكاليف للحصول على المعلومات، إلى جانب الضرائب وغيرها من التكاليف المرتبطة بالاستثمار، من شأنه أن يحد من الفارق بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للأصل المالي، بحيث لا يكون هذا الفارق كافياً لتحقيق أرباح غير اعتيادية على المدى الطويل. وتتجدر الإشارة إلى أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في أسواق رأس المال يتطلب توافر شرطين أساسيين: كفاءة التشغيل، التي تشير إلى قدرة السوق على تنفيذ الأوامر بسرعة وبتكلف منخفضة، وكفاءة التسعير، التي تعني قدرة السوق على عكس المعلومات في الأسعار بشكل ملائم ودقيق. (عصام حسين، 2008، ص32)

٤-٢ اهداف كفاءة الأسواق المالية :

(1) محاولة الاحاطة بمختلف الجوانب النظرية والفنية للأسواق المالية الكفوءة والفعالة

من خلال إجراء مراجعة نظرية في أدبيات الأسواق المالية، يتم دراسة دور هذه الأسواق في النشاط الاقتصادي ومدى تأثيرها في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات فعالة، بالإضافة إلى قدرتها على جذب الأموال لتلبية احتياجات التمويل الخاصة بالنشاطات الإنتاجية والخدمة. يساهم ذلك في تحفيز النمو والتنمية الاقتصادية. ومن خلال هذه المراجعة، يمكن تحديد أوجه القصور والتحديات التي تواجه الأسواق المالية في العالم العربي، مما يساعد على فهم العقبات التي قد تعيق تطوير هذه الأسواق وتحقيق أهدافها الاقتصادية.

(2) تحديد مدى كفاءة الأسواق المالية في بعض الاقتصادات العربية

في ظل التطورات والتحديات الاقتصادية من خلال استخدام الاساليب الاحصائية والكمية (الغالبي ، 2015)

٥-٢ متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية :

إن كفاءة السوق تعني القدرة على تخصيص الموارد المتاحة بشكل فعال، مما يضمن توجيه تلك الموارد إلى المشاريع الأكثر ربحية. وفقاً لمفهوم الكفاءة، يفترض أن يؤدي السوق دورين رئيسيين: أحدهما مباشر يتمثل في تحديد أسعار الأصول المالية بطريقة تعكس المعلومات المتاحة بدقة، والآخر غير مباشر يتمثل في تعزيز ثقة المستثمرين في السوق وجذب الاستثمارات، مما يسهم في النمو الاقتصادي العام.

أ- الدور المباشر:

يعتمد الدور المباشر على حقيقة مفادها أنه عندما يقوم المستثمر بشراء أسهم إحدى الشركات، فإنه في الواقع يشتري عوائد مستقبلية محتملة. وبالتالي، فإن الشركات التي تتمتع بفرص استثمارية واعدة يمكنها بسهولة إصدار المزيد من الأسهم وبيعها بأسعار ملائمة، مما يؤدي إلى زيادة حصيلة الإصدار وتقليل متوسط تكلفة رأس المال. وهذا يعزز القدرة التمويلية لتلك الشركات ويدعم توسيعها ونموها المستقبلي.

بـ- الدور غير المباشر:

يتجسد الدور غير المباشر في حقيقة أن إقبال المستثمرين على التعامل في الأسهم التي تصدرها الشركة يعتبر مؤشرًا إيجابيًّا للقدرة المالية والأمان الاستثماري. هذا الأمر يعزز ثقة المقرضين في الشركة، مما يسهل عليها الحصول على مزيد من الموارد المالية من خلال إصدار سندات أو التعاقد مع مؤسسات مالية للاقراض. وفي الغالب، يتم ذلك بشروط مواتية، مثل سعر فائدة معقول، مما يساعد الشركة في تلبية احتياجاتها التمويلية وتحقيق توسيعها المستقبلية. (Mensah, 2003, 27)

١٦-٢ تحقيق التخصيص الكفيع للموارد المالية المتاحة

وبنفي تحقيق سمتان أساسيتان تدعان بمثابة متطلبات أساسيان لتحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية بما يلي :

أولاً - كفاءة التسعير (الكافاعة الخارجية):

تعني كفاءة التسعير أو الكفاءة الخارجية قدرة السوق على استيعاب المعلومات الجديدة بسرعة، دون أن يكون هناك فاصل زمني كبير بين حدوث تلك المعلومات ووصولها إلى المتعاملين. كما أن الوصول إلى هذه المعلومات لا يتطلب تكاليف باهظة، مما يجعل أسعار الأسهم تعكس بشكل دقيق كافة المعلومات المتاحة. وبالتالي، تناح الفرصة لجميع المستثمرين للحصول على تلك المعلومات والاستفادة منها لتحقيق نفس مستوى الأرباح.

ومع ذلك، يمكن لبعض المستثمرين القليلين تحقيق أرباح غير عادية بناءً على مدى قدرتهم على تحويل المعلومات بشكل أفضل. لكن في ظل وجود سوق كفؤة، لا يمكن لعدد كبير من المتعاملين تحقيق أرباح غير عادية بشكل مستمر على حساب المستثمرين الآخرين. وذلك لأن أي وسيلة للكسب المميز في السوق، سواء كان ذلك عن طريق تحويل فريد أو استخدام معلومات خاصة، تدمر نفسها بمجرد أن تصبح معروفة لعدد كبير من المتعاملين.

ثانياً - كفاءة التشغيل (الكافاعة الداخلية):

تشير كفاءة التشغيل إلى قدرة السوق على تحقيق التوازن بين العرض والطلب، مع ضمان عدم تحمل المتعاملين تكاليف عالية نتيجة للسمسرة أو الرسوم المرتفعة. كما تضمن هذه الكفاءة ألا تناح للتجار والمختصين (صناع السوق) فرصة تحقيق هوماش ربح مفرطة.

تعتمد كفاءة التسعير بدرجة كبيرة على كفاءة التشغيل، بحيث تعكس القيمة السوقية للأوراق المالية المعلومات الواردة إلى السوق بشكل صحيح. وفي هذا السياق، يجب أن تكون التكاليف التي يتکبدتها المستثمرون لإتمام الصفقات في حدتها الأدنى، مما يشجعهم علىبذل الجهد اللازم للحصول على المعلومات الجديدة وتحليلها. وذلك بغض النظر عن مدى التأثير الذي قد تتركه تلك المعلومات على السعر الذي تُتابع به الورقة المالية. (علوان ، 2009 ، ص 163)

١٧-٢ شروط تحقيق الكفاءة في خاصية التسعير وخاصية التشغيل

تحقيق كفاءة أسواق الأوراق المالية يتطلب توافر مجموعة من الشروط الأساسية، أهمها:

- 1- يجب أن تسود في سوق الأوراق المالية منافسة كاملة بين المتعاملين، مع تمتعهم بحرية الدخول والخروج من السوق، وذلك للقضاء على فرص الاحتكار.
- 2- يجب أن يتمتع السوق بسيولة عالية للأوراق المالية المتداولة، مما يتيح فرص البيع والشراء بأسعار مناسبة وفي الوقت المناسب. كما أن توفر هذه الخاصية يضمن استمرارية الأسعار في السوق، مما يقلل من احتمالية حدوث تقلبات مفاجئة وغير مبررة في أسعار الأوراق المالية ويفيد من قرص المضاربة غير الآمن.
- 3- يجب أن يتتوفر في سوق الأوراق المالية وسائل وقوف اتصال فعالة تتيح للمتعاملين الحصول على معلومات دقيقة حول الأسعار وحجم المعاملات، بالإضافة إلى مؤشرات العرض والطلب الحالية والمستقبلية. هذه المعلومات تتخد أشكالاً متعددة، ويتم تقديمها للمستثمر من خلال نشرات مثل "حركة الأسعار اليومية" التي تصدر عن البورصة.
- 4- يجب أن يتواجد عنصر الشفافية في المعلومات المتعلقة بأسعار الأوراق المالية المتداولة، بحيث تكون هذه المعلومات متاحة للجميع بشكل متساوٍ، مما يقلل من إمكانية احتكار المعلومات. في هذا السياق، تحدد شروط الإدراج في السوق التي ترتكز على ضرورة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة من قبل الشركات التي تقدم طلبات للإدراج، بالإضافة إلى مطالبة الشركات المدرجة بنشر تقارير مالية فصلية.
- 5- أن تتوارد التكنولوجيا الحديثة المتعلقة بحركة التبادل وتقديم الأوامر وتنفيذ الصفقات، إضافةً إلى وجود فرق متخصصة من المساعدة والخبراء لإعطاء النصيحة والإرشاد للمتعاملين في السوق والمساعدة على إتمام صفقات البيع والشراء.
- 6- إن يضبط عمل سوق الأسهم والمتعاملين به جهة أو مجلس يعرف بـ" مجلس إدارة السوق " تتوفر فيها صفة الكفاءة و تكون مستقلة ولديها خبرة تستمد صلاحيتها من مجموعة الأنظمة واللوائح والقوانين الرامية إلى توفير مناخ من الاستقرار والأمان للمستثمرين بمعونة مجموعات استشارية متخصصة وهذا يعزز من فاعلية سوق الأسهم. (علوان، 2009، ص 163)

١٨-٢ وظائف الأسواق المالية

- 1- زيادة حجم المدخرات المحلية على المدى الطويل عن طريق تخفيض الاستهلاك وتقليل الأدخار.
 - 2- توفير السيولة اللازمة للأوراق المتداولة في السوق، الأمر الذي يساعد على تحقيق الاستقرار المعتدل في الأسعار خاصة في الظروف العادية.
 - 3- إيجاد طريقة منصفة لتقدير قيمة الأوراق المالية للمصادر المالية التي تدعمها، ولا تقتصر مهمة هذه الطريقة على التسعير الحالي فقط بل تُستخدم للتسعير الآتي.
 - 4- انخفاض تكلفة تبادل الأوراق المالية نتيجة لتخصيص أعضاء السوق في هذا الشغل وتوزيع نفقاتهم على عدد كبير من الأوراق المتداولة.
 - 5- حماية الجمهور من مساعي الغش والخداع، عبر إقرار السوق المالية لضوابط متشددة لتداول الأوراق المالية بها.
 - 6- توفر السوق إمكانية تنويع الحقائب الاستثمارية من ناحية الصنف أو المدة للمستثمرين وبتكلفة منخفضة.
 - 7- تعمل الأوراق المالية على تحقيق الكفاءة والنجاعة في توزيع الموارد المتاحة على الفرص الاستثمارية ذات العائد الاقتصادي الجيد بما ينعكس أثره في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.
- (صيوان ، 2016، ص 48)

١٩-٢ وصف أداء سوق العراق للأوراق المالية

يتسم سوق العراق للأوراق المالية ببعض الإشكاليات التي أدت إلى تدني أدائه، وأبرز هذه الإشكاليات هي:

١- تأخر الإطار التنظيمي والمؤسسي:

كلما كانت الأطر التنظيمية والمؤسسية أكثر دقة ونضجاً، أدى ذلك إلى عمل الأسواق المالية بكفاءة كبيرة، وبالعكس، فإن تأخر هذه الأطر التنظيمية والمؤسسية يؤدي إلى تخلف الأسواق وقصورها ويفقد من نموها وتطورها، وهذا ما اتصف به سوق العراق للأوراق المالية، حيث اتصف أطرها التنظيمية وهيكلها المؤسسية التي تحكم بالعمل في السوق بالتأخر وعدم النضج، سواء ما يخص تنظيم السندات أو إصدار الأسهم وغيرها.

٢- تخلف الهيئات المؤسسية:

يجب توفير بيئة اقتصادية واجتماعية وحتى نفسية مناسبة لضمان تقديم عمل السوق وتنظيمه، إذ أن ذلك يؤدي إلى إقبال المستثمرين على التعامل بالأدوات المالية للسوق، فلازم توفير البنوك الاستثمارية أو شركات الاستثمار والوسطاء وصانعي الأسواق، وتطوير هذه المؤسسات وجعلها تستطيع أن تستوعب أدوات السوق وتكامل معه.

٣- يتحرك المعروض من الأدوات المالية:

تنصف سوق العراق للأوراق المالية بتبقل العرض والطلب، ففي الوقت الذي حصل فيه ارتفاع كبير في رؤوس أموال بعض الشركات مما أدى إلى إشباع السوق، كان في المقابل قلة المعروض من الأدوات المالية للبعض الآخر المتمثل بأسهم بعض الشركات وسندات الاقراض، كذلك نتيجة لسيطرة النمط العائلي للشركات المساهمة وأمتلاك الحكومة لنسبة كبيرة من أسهم الشركات، فضلاً عن ذلك التركيز على إصدار السندات من قبل الدولة ومؤسساتها وضيق نطاق السوق.

٤- ضعف الإقبال على الأدوات الاستثمارية:

يعد السوق المالي أحد أبرز مسارات التدفق لتوجيه الادخارات نحو الاستثمارات المتعددة، لكن الإقبال على الأدوات المالية يتسم بالضعف في سوق العراق للأوراق المالية لأسباب متعددة، أهمها انخفاض الدخل الفردي، وبالتالي ضعف المدخرات الشخصية، بالإضافة إلى ضعف الوعي الاستثماري والمصرفي، بل وانعدام الثقة. فضلاً عن انخفاض العوائد الصافية على الأوراق المالية. وعدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي أفضى إلى فلق المجتمع، وتذبذب الوضع الاقتصادي.

٥- هناك تقصير في ميدان سُحُّ المعلومات وعناصر الوضوح والإفصاح المالي وأساليب وأنظمة الإدارة المالية ووجوب معالجة ذلك والعمل على تنمية وتعزيز المؤسسات وأدوات التعامل الحديثة.

٦- ضعف دور الإعلام في التعريف بفرص ومميزات الاستثمار في السوق المالية والتأثير لتعزيز الوعي الاستثماري وأهمية تشغيل المدخرات بدلاً من ادخارها.

٧- غياب الهيئات الداعمة التي تعمل على تخفيف حدة التذبذبات في الأسعار وتقليل المخاطر وتسريع التداول. بالإضافة إلى افتقارها لمؤسسات التسوية والمقاصة والإيداع والتشريعات المنظمة لها. (صيوان، 2016)

٢٠- ٢- مستويات كفاءة الأسواق المالية وطرق قياسها

لقد أتى تصنيف كفاءة السوق المالية إلى ثلاثة مستويات مختلفة عن الدراسة العملية التي أتمها (Fama) عام ١٩٦٥ التي حل بموجبها حركة أسعار الأسهم المستعملة في حساب متوسط (داورو جونز Jones) حيث راقب الحركة اليومية لأسعار (٣٠ سهم) خلال ٥ سنوات وقد استخلص من دراسته إلى قياس الدرجة العشوائية التي تحدث في تقلبات أسعار الأسهم، وقد بين تماماً أن المعلومات الجديدة التي

تصل إلى المستثمر في الأسهم وبشكل مفاجئ قادرة أن تبدل من نظرة المستثمر المستقبلية وبما أن المعلومة التي تصل إلى المستثمر مستقلة عن سواها من ناحية الزمن لذلك فإن أسعار الأسهم أي القيمة السوقية سوف تتقلب عشوائياً صعوداً وهبوطاً وفقاً لنوع المعلومة التي ترد إلى السوق وعليه، فقد فُسّمت كفاءة السوق المالية إلى ثلاثة صيغ أو مستويات من الكفاءة وهي كالتالي :

أولاًً: المستوى المتدني لكفاءة السوق: تفترض فرضية الشكل الضعيف لكافأة السوق بأن المعلومات التي تحكسها أسعار الأسهم في السوق هي معلومات سابقة تخص التغيرات التي طرأت على سعر السهم وحجم التعاملات التي جرت فيه في السابق.

هذا يعني أن التنبؤ بالأسعار بناءً على دراسة التغيرات التي حدثت في الأسعار خلال الأيام أو الأشهر أو السنوات الماضية يعد أمراً غير ذي جدوى. وهذا يتماشى مع ما يعرف بصيغة الفرضية الضعيفة في نظرية الحركة العشوائية. يمكن اختبار كفاءة السوق عند المستوى الضعيف من خلال استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية ونماذج الاقتصاد القياسي المالي.

ثانياً: المستوى شبه القوي لكافأة السوق، والمعرف أحياناً بصيغة فرضية السوق المتوسطة. وفقاً لهذه الفرضية، فإن أسعار الأسهم لا تعكس فقط التغيرات السابقة في أسعارها، بل أيضاً تعكس جميع المعلومات المتاحة للجمهور. وتشمل هذه المعلومات البيانات المتعلقة بالشؤون الدولية، الظروف الاقتصادية في الدولة، ظروف الصناعة أو المنشأة، بالإضافة إلى التقارير المالية وغيرها من التحليلات والتقارير التي تصبح متاحة للجمهور.

وفي ضوء الصيغة المتوسطة لكافأة السوق يُتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم للمعطيات المتاحة، إذ في البداية تكون الاستجابة طفيفة لأنها تكون مبنية على وجهة نظر مبدئية بشأن تلك المعلومات، غير أنه عند مرور وقت قصير سيتوفر التحليل الخاتمي للمعلومات لتعكس أثرها على أسعار الأسهم. ويمكن التتحقق من كفاءة السوق تحت المستوى شبه القوي باستخدام طائفة من الاختبارات الإحصائية (11) ونماذج الاقتصاد القياسي المالي، (٣٩٠٤٠)

ثالثاً: المستوى المتين لكافأة السوق: تقييد بأن سعر السهم بالسوق هو إنعكاس لكافة البيانات المتاحة لل العامة والخاصة، أي المعلومات المنصورة العامة فضلاً عن المعلومات التي يحصل عليها مجموعة محددة كبار المتداولين في الأسهم، وهذا يدل على إستحالة أن يحقق أي مستثمر أرباحاً غير اعتيادية على حساب الآخرين، وقد تأكّدت صحة هذا الإفتراض.

ويجري فحص فعالية السوق تحت المستوى المتين عبر مقارنة أداء المستبصرين في السوق مع أداء مشتركي السوق الآخرين. فإذا كان أداء المستبصرين أفضل من أداء المشتركون الآخرين، فهذا يشير إلى عدم كفاءة السوق بالمستوى المتين، لأن هؤلاء حازوا معلومات خاصة ولم تتعكس في الأسعار وغير متاحة للآخرين، وعليه فقد حققوا أرباحاً لم يحصل عليها الآخرون. أما إذا كان أدائهم مساوياً أو أقل من أداء السوق ككل، فإن ذلك يدل على فعالية السوق تحت المستوى المتين.

أفاد الباحثون بأن الاختبارات الإحصائية التي تقيس هذا القدر من الكفاءة تنقسم إلى فئتين هما:

- (أ) اختبارات تتعلق بمعرفة هل العوائد غير العادية متأتية مباشرة من المعلومات الخاصة؟
- (ب) اختبارات تفحص الأداء الاستثماري للمشتركون الرئيسيين في السوق المالية، حيث توضح فيما إذا كان هؤلاء المشتركون يمتلكون معلومات سرية غير معلنة يتمكنون من خلالها تحقيق التفوق في السوق وتحقيق العوائد العالية على حساب الآخرين (عبد الغفار ، 2009، ص155)

المبحث الثالث

١-٣ تمهيد

تُعتبر سوق الأوراق المالية الغاية المنشودة للمستثمرين الذين يوتوّن التخصيص الكفاءة للموارد المالية المتوفّرة لديهم، الأمر الذي يستدعي توفر قدر من المعلومات المالية الدقيقة المتعلقة بالشركات التي تتبادل أدواتها في تلك السوق.

٢-٣ كفاءة الأسواق المالية

إن مفهوم فعالية السوق المالي يختصر في قدرة السوق على إتاحة المعلومات المتوفّرة لجميع المتداولين فيه بلا استثناء، وانعكاس هذه المعلومات على أسعار الأسهم المتداولة.

٣-١ مفهوم كفاءة الأسواق المالية

يعرف بعض المؤلفين السوق الكفاءة على أنها تلك السوق التي يتعامل فيها عدد كبير من البااعة والمشترىن للأوراق المالية ضمن آلية فعالة، مما يجعل الأسعار تعكس بصدق وبسرعة التوقعات المتعلقة بالشركات التابعة لها تلك الأوراق.

وفقاً لمفهوم الفعالية الذي يشير إلى رد فعل الأوراق المالية في السوق المالي لكل معلومة مستجدة تصل إلى المداولين فيه، والتي يمكن أن تعدل نظرتهم في المؤسسة المصدرة للورقة، حيث تتجه أسعار الأسهم ارتفاعاً أو انخفاضاً تبعاً للمعطيات المتاحة في السوق.

٣-٢-٣ أنواع كفاءة الأسواق المالية

إن السوق الفعال هو الذي يحقق توزيعاً كفافياً للموارد المتاحة بما يضمن توجيهه تلك الموارد إلى القطاعات الأكثر ربحاً، ولكي يتحقق هذا الغرض يجب أن تتوفّر فيه صفات أساسيات هما:

١- كفاءة التسعير وتدعم أيضاً بالكافأة الخارجية عن وصول المعلومات المستجدة إلى المتعاملين دون تأخير كبير.

وهذا يعني أن الأسعار تعكس جميع المعلومات المتوفّرة وبذلك يكون التداول في السوق بمثابة لعبة منصفة وأن الأرباح الاستثنائية تعود إلى قدرة البعض في الحصول على المعلومات قبل الآخرين وفي ظل السوق الفعال فلن تحدث مثل تلك الأرباح.

٢- كفاءة الأداء وتُعرف بالكافأة الذاتية، أي مقدرة السوق على إيجاد التوازن بين الطلب والتقديم من دون تحمل.

تكليف مرتفعة للسمسرة ودون أن يُمنح التجار والخراء أي صانعي السوق فرصـة لتحقيق هامش ربح مفرط، يعني هذا أن كفاءة التسعير تعتمد إلى حد كبير على كفاءة التشغيل.

٣-٢-٣ الصيغ المختلفة لكافأة الأسواق المالية

يصنّف المعلومات المدرّجة في السوق ضمن ثلاثة فئات، وُضع على أساسها ثلات درجات للاقناف في السوق المالي:

١. الصيغة قليلة الكفاءة وتعرف كذلك بنظرية الحركة العشوائية للأسعار ووفقاً لهذه الصيغة يفترض أن المعلومات التاريخية بخصوص الأحداث التي حدثت في الماضي سواءً في الأيام أو الأشهر أو السنين لا تؤثّر على سعر السهم الراهن، ولا يمكن الاستقادة منها للتنبؤ بالتغييرات الآتية في الأسعار، ولهذا فإن التغيرات المتعاقبة في أسعار الأسهم مستقلة عن بعضها بعضاً ولا يوجد بينها أي صلة ظاهرة، ومن هنا

يُطلق على الصيغة قليلة الكفاءة السوق بالحركة العشوائية للأسعار باعتبار أن التغير في السعر من يوم لليوم لا يتبع نسقاً موحداً..

2. الصيغة ذات كفاءة متوسطة تستلزم هذه الفرضية بأن الأسعار الراهنة للأسهم لا تعكس التحولات السابقة فحسب في أسعار الأسهم بل تعكس أيضاً جميع البيانات المتوفرة للجمهور أو التكهنات التي تعتمد على تلك المعلومات بشأن الأوضاع الاقتصادية، أحوال الشركة، التقارير المالية وغيرها. وفي ظل الصيغة المتوسطة لكفاءة السوق.

من المتوقع أن تتجاوب أسعار الأسهم مع ما يُتاح من تلك المعطيات، حيث تكون الاستجابة قليلة في البداية لأنها مؤسسة على وجهة نظر أولية بشأن تلك المعطيات، غير أنه إذا أدرك المستثمر) ومنذ اللحظة الأولى، القيمة الفعلية التي ينبغي أن يكون عليها سعر السهم في ظل تلك المعطيات، فسوف يحقق أرباح غير اعتيادية مقارنة بنظرائه من المستثمرين..

3. الصيغة متينة الأداء. بناءً على هذه الصيغة، من المفترض أن تعكس الأسعار الراهنة بشكل تام كل البيانات المتوفرة للعامة والخاصة. هذه الصيغة تم اختيارها بطريقة غير مباشرة عبر قياس العوائد التي تتحققها مجموعات معينة من المستثمرين، يفترض أن لديها أساليبها الخاصة في الحصول على معلومات غير متابعة لمستثمرين آخرين بنفس السرعة، وتقوم بها المؤسسات المالية المتخصصة في الاستثمار والخبراء في تحليل الأوراق المالية..

٣-٣-٣ الإفصاح المحاسبي وكفاءة الأسواق المالية

لم يأت الاهتمام بالإفصاح المحاسبي من فراغ وهذا باعتبار أن العديد من الهيئات تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات، وأصبح ضرورة لتحقيق الفعالية في الأسواق المالية.

١-٣-٣ العلاقة بين كفاءة الأسواق والحركة العشوائية للأسعار

كلما كانت البورصة كفالة كلما كانت التغيرات في الأسعار عشوائية وذلك للأسباب التالية:

عندما تكون الأسواق متقلبة فإن المعلومات المتابعة للمستثمرين تصل بسرعة وبصورة عشوائية.

يتصرف المستثمران بناءً على المعلومات التي تصلهم، وبالتالي تكون أفعالهم متقللة إذا كانت المعلومات مباشرة، ومتباينة في الوضع المعاكس. بما أن المعلومات تصل بشكل عشوائي، فإن التغيرات الناتجة عن رد فعل المستثمرين أيضاً تكون عشوائية، ولا يمكن التكهن بها..

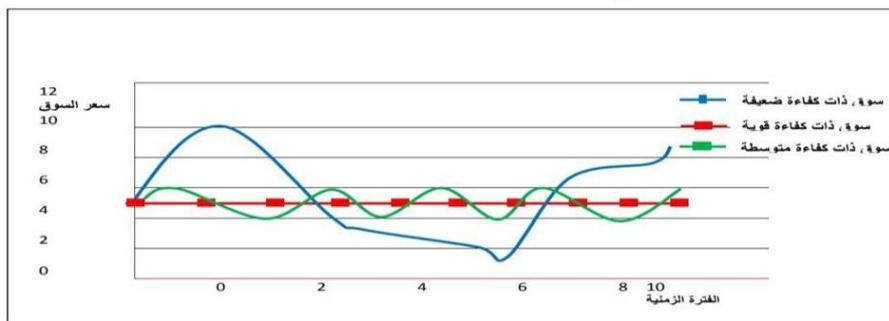
إن المعلومات الواردة للسوق الكفاءة تعكس على الأسعار الحالية، وأن الأسعار يستحيل أن تتغير إلا إذا وردت معلومات جديدة وهذه الأخيرة لا يمكن التنبؤ بها مقدماً، فذلك الحال بالنسبة للتغيرات في مستويات الأسعار الناتج عنها.

وما يمكن استنتاجه أنه توجد علاقة مباشرة بين درجة فعالية السوق ودرجة عشوائية تحرك الأسعار فكلما ارتفعت الفعالية، زادت عشوائية الأسعار، والعكس صحيح، مثلما يظهر في الشكل التالي:.

نرى من المنحنى التالي أنه في وضع السوق المتسمة بالكافأة الضعيفة التي تتوافر بها المعطيات التاريخية للأدوات المالية وحجم الصفقات السابقة للجميع، وعليه انعدام إمكانية جني أرباح استثنائية من قبل بعض المستثمرين، تكون هنالك كفاءة كاملة للسوق المالية وتعقبها حركة عشوائية لسعر السوق، وهذا نقيض السوق ذات الكفاءة المفرطة التي تقصر فيها بعض المعلومات على شريحة ضيقة من المتداولين، وبالتالي تناح إمكانية تحقيق أرباح استثنائية وبالتالي غياب مفهوم الكفاءة في هذا الوضع يقابله استقرار نسبي في سعر السوق..

الشكل رقم (٢)

طبيعة العلاقة بين الصيغ الثلاث لكتافة الأسواق المالية



المصدر: محمد بن بوزيان، بن اعمري بن حاسين، لحسن جديدين، «كتافة الأسواق المالية في الدول النامية: دراسة حالة بورصة السعودية»، عمان،

٢-٣-٣ الإفصاح والشفافية في القوائم المالية

هناك معلومات تعد جوهريّة وينبغي إبرازها ضمن العناصر الأساسية للقوائم المالية، ومعلومات أخرى يستلزم الإفصاح عنها في ملحق القوائم المالية، حيث تُعتبر القدرة على تحضير ونقل ونشر المعلومات وتوصيلها إلى مختلف المستفيدين من أهم الأمور في العصر الحالي، إذ يُعد مبدأ الشفافية في الإفصاح من أبرز ركائز الاقتصاد الحرفي في العصر الحديث عبر قيام الشركة أو الهيئة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص، والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يرغب بالاطلاع عليها، وعدم حجب المعلومات باستثناء تلك التي قد تضر بمصلحة الشركة، فيتحقق لها الاحتفاظ بسرّيتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات مُعبرة عن المركز الحقيقي للشركة..

٣-٣-٣ تأثير الإفصاح المحاسبي على كفاءة الأسواق المالية

تتوقف فعالية الأسواق المالية على كفاءة أنظمة المعلومات المالية، وعلى هذا الأساس فإن ازدهاراً للأسواق المالية يحتاج إلى بيانات تُبنى على أساس مجموعة من العوامل تمثل في::

عرض الإعلان المالي ودوره في تنظيم حركة السوق المالي وهو ما يعرف بالإفصاح العلني الذي يتتيح قدرًا وافياً من البيانات يمكن استعمالها في المقارنة بين فرص الاستثمار المتباينة..

توفر المعلومات المالية التي تبيّن الوضع المالي للمنشأة المعنية لتقدير القيمة الفعلية لها.

لكي يكون الإفصاح عن البيانات المحاسبية فعالاً من الضروري مراعاة التوقيت المناسب لعرض البيانات، حيث يجب إيصالها للمستثمرين في وقت مبكر تحديداً أن ذلك سيؤثر على قراراتهم، لهذا من الأحسن أن يكون تجميع وتلخيص البيانات المحاسبية ونشرها سريعاً قدر الإمكان لضمان إتاحة المعلومات الحديثة لمستخدميها. ويفترض عرض تلك التقارير في فترات متتالية حتى تكشف عن التحولات في وضع الشركة والتي تؤثر أيضاً على تنبؤات وقرارات المستثمرين.

ويُعد الإفصاح المالي والمحاسبي مسألة نظمية تُخبر كافة شركات الأموال على نشر البيانات والقوائم المالية. والإعلان عنها في أوقات معينة لتحقيق الفعالية في السوق المالية وذلك عبر.

- مراقبة التزام الشركات بتوفير بيانات تصف بالدقة والوضوح اللازم.
- تطبيق أسس ومعايير المحاسبة والتدقيق.
- التقيد بالضوابط المحاسبية العالمية بشأن مستلزمات الإفصاح والوضوح.
- تقدير أداء الشركات وشركات الوساطة في الأوراق المالية.

المبحث الرابع

٤-١ توصيف عينة الدراسة

ت تكون مجتمع الدراسة من بعض ذوي الاختصاص العاملين في مجال الحسابات والتدقيق في بعض دوائر الدولة، حيث قام الباحث باختيار عينة عشوائية مؤلفة من (٥٠) فرداً.

٤-١-١ العينة حسب الجنس

يبين جدول أفراد عينة البحث حسب جنس المجيبين على استماراة الاستبيان، فقد كانت نسبة الذكور (31%) وكانت نسبة الإناث (19%) من عينة البحث، وكما موضح بالجدول.

الجدول (١)

الجنس	العدد	النسبة %
الذكور	٣١	%٦٢
الإناث	١٩	%٣٨
المجموع	٥٠	%١٠٠

٤-١-٢ العينة حسب العمر

يبين الجدول أفراد العينة المبحوثة إذ كانت أعلى نسبة (0/0 * 71) من ضمن فئة أقل من ٤٠ سنة وهذا يعطي انطباع واضح على مدى خبرة المجيبين، ثم تلتها نسبة (0/0 + 7) ضمن فئة ٤٠ - ٥٠ سنة ثم تلتها فئة أكثر من ٥٠ سنة، وهذا ما يدل على خبرة المجيبين بالنسبة للعينة المبحوثة.

جدول (٢) إفراد عينة البحث حسب العمر

العمر	العدد	النسبة %
أقل من ٤٠	٣٣	%٦٦
٤٠ - ٥٠	١٣	%٢٦
٥٠ - فأكثر	٤	%٨
المجموع	٥٠	%١٠٠

٤-١-٣ العينة حسب المؤهل العلمي

يبين الجدول المؤهل العلمي لعينة البحث إذ كانت نسبة شهادة البكالوريوس (50%) من العينة وهي أعلى نسبة من عينة البحث، وكانت شهادة نسبة الشهادة العليا (34%) من عينة البحث، فيما كان حملة شهادة دبلوم فأقل (16%) من عينة البحث.

جدول (٣) عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دبلوم فأقل	٨	%١٦
بكالوريوس	٢٥	%٥٠
شهادة عليا	١٧	%٣٤
المجموع	٥٠	%١٠٠

٤-١-٤ العينة حسب العنوان الوظيفي

يبين الجدول الاختصاص لعينة البحث إن نسبة المجبين تخصص محاسب (٤٠%) من عينة البحث، وكانت نسبة المحبوبين حسب العنوان الوظيفي مدير حسابات بنسبة (٢٤%) من عينة البحث فيما كان تخصص مدقق بنسبة (٢٠%) ، والأخرى بنسبة (١٦%) من العينة.

جدول (٤) حسب العنوان الوظيفي

العنوان الوظيفي	العدد	النسبة %
محاسب	٢٠	%٤٠
مدير حسابات	١٢	%٢٤
مدقق	١٠	%٢٠
أخرى	٨	%١٦
المجموع	٥٠	%١٠٠

٤-١-٥ العينة حسب سنوات الخبرة

يبين الجدول العينة حسب عدد سنوات الخبرة، لعينة البحث إذ كانت نسبة المحبوبين حسب سنوات الخبرة أعلى نسبة أكثر من ١٠ سنة بنسبة (٤٨%) من العينة وهي أعلى نسبة من عينة البحث، ثم تلتها أقل من ١٠ سنوات بنسبة (٣٢%) من عينة البحث، فيما كانت النسبة التالية من اصحاب الخبرة من فئة أقل من ٥ سنوات وبنسبة (٢٠%) من عينة البحث

جدول (٥) حسب الخبرة المهنية

الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من ٥ سنوات	١٠	%٢٠
من ٥ - ١٠ سنوات	١٦	%٣٢
من ١٠ سنوات فأكثر	٢٤	%٤٨
المجموع	٣٠	%١٠٠

٤-١-٦ العينة حسب سنوات الخبرة في الوظيفة المالية

يبين الجدول أدناه أن أعلى نسبة من العينة المبحوثة فيما يخص الخبرة في الوظيفة المالية بلغت (٥٣،٣%) ضمن نطاق الخبرة في أكثر من ١٠ سنوات، ثم تلتها بالمرتبة الثانية الخبرة ضمن نطاق ٥ - ١٠ سنوات

جدول (٦) حسب الاختصاص العلمي

العمر	العدد	النسبة %
من ٢ - ٥ سنوات	٦	%٢٠
من ٥ - إلى ١٠ سنوات	٨	%٢٦،٧
أكثر من ١٠ سنوات	١٦	%٥٣،٣
المجموع	٣٠	%١٠٠

٤-٢ تحليل إجابات أفراد العينة

يُعرض بيانات استبانة الاستطلاع وتحليل ردود أفراد عينة البحث على الأسئلة التي تضمنتها استبانة الاستطلاع..

لقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لغرض تحديد آراء العينة الدراسة بعنوان (دور الأفصاح المحاسبي كآلية للرفع من كفاءة الأسواق المالية وكانت الخيارات كما يلي أتفق تماما - أتفق - محايد - لا أتفق - لا أتفق تماما وتم منح كل خيار من هذه الخيارات وزنا معينا وهذه الأوزان بالترتيب هي (٤، ٥، ١، ٢، ٣).

و قبل الشروع بتحليل النتائج تم تبويب إجابات أفراد عينة الدراسة في جداول تكرارية من أجل استخراج قيم الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية وشدة الإجابة، وقد اعتمد الباحث الوسط الحسابي الفرضي والذي تبلغ قيمته (٣) عند استخدام مقياس ليكرت الخماسي كمعيار للاختبار والمقارنة مع الوسط الحسابي الموزون لكل فقرة من فقرات الاستثمارة، ويمكن إيجاد الوسط الحسابي الفرضي من خلال جمع أعلى وزن والذي يبلغ (٥) مع أقل وزن والذي يبلغ (١) وقسمة الناتج على (٢) وكما يلي الوسط الحسابي الفرضي = $(أعلى وزن + أدنى وزن) \div 2 = (1+5) \div 2 = 3$ ولغرض تحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى وهو الفارق بين أعلى وزن وأدنى وزن (٥ - ١ = ٤) ومن ثم تم تقسيم المدى على عدد خلايا مقياس ليكرت (٥ ÷ ٤ = ٠.٨) وأضيفت هذه القيمة إلى أدنى قيمة في المقياس ومقدارها (١) لتحديد الحد الأعلى للخلية الأولى، وهكذا يصبح طول كل خلية من الخلايا كما يلي:

- 1- إذا تراوحت قيمة الوسط الحسابي الموزون لدرجة موافقة أفراد العينة على أي عبارة من عبارات الاستبيان ما بين (١) ولغاية أقل من (١,٨) فإن ذلك يمثل الخيار (لا أتفق تماما)
- 2- إذا تراوحت قيمة الوسط الحسابي الموزون لدرجة موافقة أفراد العينة على أي عبارة من عبارات الاستبيان ما بين (١,٨) ولغاية أقل من (٢,٦) فإن ذلك يمثل الخيار (لا أتفق).
- 3- إذا تراوحت قيمة الوسط الحسابي الموزون لدرجة موافقة أفراد العينة على أي عبارة من عبارات الاستبيان ما بين (٢,٦) و لغاية أقل من (٣,٤) فإن ذلك يمثل الخيار (محايد) .
- 4- إذا تراوحت قيمة الوسط الحسابي الموزون لدرجة موافقة أفراد العينة على أي عبارة من عبارات الاستبيان ما بين (٣,٤) و لغاية أقل من (٤,٢) فإن ذلك يمثل الخيار (أتفق) .
- 5- إذا تراوحت قيمة الوسط الحسابي الموزون لدرجة موافقة أفراد العينة على أي عبارة من عبارات الاستبيان ما بين (٤,٢) ولغاية (٥) فإن ذلك يمثل الخيار (أتفق تماما) .

كما استُخدم الانحراف المعياري لغرض قياس تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث أن الانحراف المعياري هو مقياس يحدد مدى تباعد القيم عن متوسطها الحسابي، وهو الجذر التربيعي لمجموع مربعات انحراف القيم عن متوسطها الحسابي مقسوماً على عدد القيم، ولغرض قياس مدى تركز إجابات أفراد العينة تم استخدام شدة الإجابة والتي هي مقياس الأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات استمارة الاستبيان، ويمكن قياس شدة الإجابة من خلال المعادلة التالية : شدة الإجابة - الوسط الحسابي الموزون $\times 20\%$ ، أما لقياس مدى تشتت إجابات الأفراد عينة الدراسة فقد تم استخدام الانحراف المعياري على الوسط الحسابي الموزون .

3-4 تحليل اجابات عينة 1-3-4 الانصاف المحاسبي

الجدول رقم (٧)

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	ت
.18043	3.5143	الشفافية في الإفصاح تخضع من عدم تماثل المعلومات وبالتالي زيادة كفاءة السوق .	١
.49003	1.2714	الانصاف عن البيانات المالية يسبق عملية اتخاذ القرارات	٢
.18503	4.0143	تقييم الاستثمارات والأوراق المالية بغرض الاتجار عن الانصاف عن البيانات المالية المستخدمة في اعداد البيانات المالية	٣
.12109	3.1571	يعتبر الالتزام بالمعايير المحاسبية من العوامل المهمة في تحقيق الشفافية في الانصاف	٤
.13894	4.2114	الانصاف عن القوائم المالية يحسن نوعية المعلومات ويقلل عنصر المخاطر	٥
.14094	4.0714	الانصاف المحاسبى وفقاً لمعايير المحاسبة والأبلاغ المالي الدولى	٦
.11894	4.9714	نفصح الشركة عن الإيضاحات للبيانات المالية في قائمة الدخل ليسهل فهمها ومقارنتها مع بيانات الشركات الأخرى	٧
.17503	4.9286	نفصح الشركة التي اعمل بها عن التغيرات في حقوق المساهمين كجزء مستقل في بياناتها المالية	٨
.18043	4.0143	نفصح الشركة عن أي تغيير يحدث في التقديرات المحاسبية إذا كان لهذا التغير أثار مادية ومهمة سواء في الفترة الحالية أو الفترات اللاحقة.	٩
.19003	2.2714	الانصاف عن كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات الرئيسية في بيان الدخل	١٠

2-3-4 كفاءة سوق الأوراق المالية

الجدول رقم (٨)

رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	معامل التباين
١	مفهوم كفاءة الأسواق المالية التي تعني مدى استجابة أسعار السوق للمعلومات المتاحة بكافة أنواعها	3.2714	.12894
٢	كفاءة السوق تعني الانعكاس الكامل للمعلومات في اسعار الأوراق المالية بصورة مستمرة وسريعة وعادلة	2.9285	.13143
٣	لا تصنف كفاءة سوق الأوراق المالية العراقي ضمن الشكل الضعيف للكفاءة .	4.0143	.18503
٤	تعتمد كفاءة سوق المال على مدى توافر المعلومات والبيانات للمستثمرين	3.1571	.12109
٥	تتأثر كفاءة الأسواق المالية الناشئة بالأزمات سلباً، وتتأثر بحكومة المؤسسات إيجاباً.	4.2114	.13894
٦	تعد أسواق الأوراق المالية الموجه الأساسي لحركة النشاط الاقتصادي لأي دولة لتحقيق الفاعلية المطلوبة	4.0714	.14094
٧	تؤدي أسواق الأوراق المالية العربية دوراً محدوداً في توفير السيولة نظراً لضيقها ومحدودية الأدوات المتداولة فيها	4.9714	.11894
٨	وضع تحفيزات تشجع المؤسسات على فتح رأسامها وطرح أوراقها المالية في البورصة، من أجل تعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية	4.9286	.17503
٩	استخدام التقنيات الحديثة لتسهيل تداول الأسهم، ورفع كفاءة وسرعة التعامل بالأوراق المالية، وزيادة الشفافية والأمان لدى المتعاملين	3.6714	.12894
١٠	يتطلب الارتقاء بكفاءة السوق المالي رفع مستوى الأداء بتدريب العاملين فيه وتحسين مهاراتهم وتطويرها	3.1285	.13143
١١	يساعد الأفصاح المحاسبي في الأسواق المالية على تعزيز ثقة العاملين وغيرهم في الأسواق المالية	4.3143	.18503
١٢	يساهم الأفصاح المحاسبي في رفع كفاءة الأسواق المالية بالخبرات اللازمة التي تمكنهم من مراقبة جودة عمل الموظفين وتقديمهم للخدمات بسرعة وبنوعية جيدة	3.3571	.12109
١٣	الأفصاح المحاسبي يساعد في تخفيف معاناة الموظفين وتقليل المخاطر الغيرمنتقطة التي تتعرض لها الأسواق المالية	2.2114	.13894
١٤	الأفصاح المحاسبي يساعد على تخفيض تكاليف الخدمات المقيدة للأسواق المالية	4.0714	.14094
١٥	يساعد الأفصاح المحاسبي في توضيح اجراءات العملى بين انشطة الأسواق المالية	4.9714	.11894
١٦	يساعد الأفصاح المحاسبي على استقطاب عملاء جدد للأسواق المالية	2.9286	.17503
١٧	يساهم الأفصاح المحاسبي في تعزيز اجراءات الرقابة وتعديل انشطة العمال المحاسبية والإدارية والتشغيلية في الأسواق المالية	3.1714	.12894
١٨	يسعى الأفصاح المحاسبي إلى تخفيض النفقات التي تعمل على الاشطة اليومية في الأسواق المالية	2.8285	.13143
١٩	يعمل الأفصاح المحاسبي على تطوير اسلوب ونوعية الخدمة المقيدة في الأسواق المالية	2.0143	.18503
٢٠	يهدف الأفصاح المحاسبي إلى رضا العملاء في الأسواق المالية	2.1571	.12109

٤-٤ عرض النتائج الفرضية الرئيسية

لا يوجد تأثير ذو قيمة إحصائية بين درجة الإفصاح للتقارير وكفاءة السوق المالي عند مستوى الأهمية. ($\alpha \leq 0.05$)

من وجهة نظر المدققين. يظهر الجدول رقم (٦) تحليل البنود الواردة في استماراة الاستبيان لدور مستوى الإفصاح للتقارير المالية على كفاءة السوق المالي في الإقليم، حيث حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لـإجابات أفراد العينة، ووضع أمامها تسلسل استناداً على أهميتها النسبية استناداً للمتوسطات..

جدول رقم ٩

دور مستوى الافصاح للتقارير المالية على كفاءة السوق المالي في

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	أهمية النسبية	درجة الموافقة
١	الافصاح عن القوائم المالية الاساسية يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٤.٥٥	٠.٦١٩	١	%٩١	مرتفع جداً
٢	الافصاح عن قوائم إضافية يؤدي الى كفاءة السوق المالي.	٣.٧٧	٠.٩٥٨	٧	%٧٥,٤	مرتفع
٣	الافصاح عن جداول إحصائية يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٣.٤٦	١.١٦٢	١٠	%٦٩,٢	متوسطة
٤	الافصاح عن معلومات التي تخص الاحداث اللاحقة للميزانية يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٣.٦	٠.٨٠٣	٩	%٧٢	متوسطة
٥	الافصاح عن الإيضاحات وتفسيرات يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٤.١٠	١.١٩٣	٥	%٨٢	مرتفع
٦	الافصاح عن مذكرات يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٤.٠٩	١.١٣٧	٦	%٨١,٨	مرتفع
٧	الافصاح عن الأمور الجوهرية والأحداث الحامة يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٣.٤٣	٠.٧٨٧	١١	%٦٨,٦	متوسطة
٨	الافصاح عن السياسات الخاسبية يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٤.٣١	٠.٩٧٧	٢	%٨٦,٢	مرتفع
٩	الافصاح عن تقرير مدقق الخارجي يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٤.٢١	١.١٣١	٤	%٨٤,٢	عالية
١٠	الافصاح عن تقرير الإدارة يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٣.٤١	١.٦٩٦	١٢	%٦٨,٢	متوسطة
١١	الافصاح عن مدى الالتزام بالتطبيق قواعد ومعايير المحاسبة والتدقير يؤدي الى كفاءة السوق المالي	٤.٢٤	١.٠٧٩	٣	%٨٤,٨	مرتفع
١٢	الافصاح عن مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية يؤدي الى كفاءة السوق المالي في تراوحت بين (٤١.٣ - ٤.٥٥) وبانحرافات معيارية (٠.٦٩٦ و ١.٦٩٦). وهذا يشير الى أن المتوسطات الحسابية غحور لدور مستوى الافصاح للتقارير المالية على كفاءة السوق المالي في تراوحت بين (٤١.٣ - ٤.٥٥) وبانحرافات معيارية (٠.٦٩٦ و ١.٦٩٦). وهذا يعني موافقة عينة الدراسة على تلفقرات التي تقيس دور مستوى الافتتاح للتقارير المالية على تكفاءة	٣.٦٦	١.٥٨٨	٨	%٧٣,٢	متوسطة

السوق المالي في ودرجات تراوحت ما بين المتوسطة والمرتفع جداً إذ إن جميع هذه المتوسطات أعلى من المتوسط الافتراضي (٣).

كما يشير الجدول رقم (٩) إلى:

١- أن الفقرة رقم (١) التي تنص على: "الإعلان عن القوائم المالية الرئيسية يؤدي إلى فعالية السوق المالي". شغلت المرتبة الأولى وكانت الأكثر أولوية بين بقية العبارات إذ بلغت أهميتها النسبية ٩١٪ وبلغ معدلها الحسابي (٤.٥٥)..

٢- كما يوضح أن المقطع (٨) الذي ينص على: "الإفصاح عن السياسات المحاسبية يؤدي إلى فعالية السوق المالي" احتل الترتيب الثاني إذ بلغ متوسطه الحسابي (٤.٣١) وبأهمية نسبية ٨٦.٢٪..

٣- وجاءت البند رقم (١١) الذي ينص على: "الإعلان عن مدى التقييد بتطبيق قواعد ومعايير المحاسبة والتدقيق يقود إلى كفاءة السوق المالي" في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (٤.٢٤) بأهمية نسبية تبلغ (٨٤٨) وتدرجت بقية البنود.

٤- وكانت الفقرة رقم (٩) التي تنص على: "الإفصاح عن تقرير مدقق الخارجي يؤدي إلى كفاءة السوق المالي" في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي (٤.٢١) وبأهمية نسبية قدرها ٨٤.٢٪.

٥- كما يشير إلى أن الفقرة (٥) التي تنص على: "الإفصاح عن الإيضاحات وتقديرات يؤدي إلى كفاءة السوق المالي" احتلت المرتبة الخامسة إذ بلغ متوسطها الحسابي (٤١) وبأهمية نسبية ٨٢٪.

٦- وجاءت الفقرة (٦) التي تنص على: "الإفصاح عن مذكرة الحسابي (٤.٠٩) وبأهمية نسبية ٨١.٨٪

٧- كما يشير إلى أن الفقرة (٢) التي تنص على: "الإفصاح عن قوائم إضافية يؤدي إلى كفاءة السوق المالي" احتلت المرتبة السابعة إذ بلغ متوسطها الحسابي (٣.٧٧) وبأهمية نسبية ٤.٤٪.

٨- وجاءت الفقرة (١٢) التي تنص على: "الإعلان عن درجة الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى فاعلية السوق المالي" في المرتبة الثامنة إذ بلغ متوسطها الحسابي (٣.٦٦) وبأهمية نسبية ٧٣.٢٪.

٩- كما يشير إلى أن الفقرة (٤) التي تنص على: "الإعلان عن بيانات تتعلق بالأحداث التالية للميزانية يؤدي إلى فعالية السوق المالي". احتلت المرتبة التاسعة إذ بلغ متوسطها الحسابي (٣.٦) وبأهمية نسبية ٧٢٪.

١٠- وجاءت الفقرة (٣) التي تنص على: "الإفصاح عن جداول إحصائية يؤدي إلى كفاءة السوق المالي" في المرتبة العاشرة إذ بلغ متوسطها الحسابي (٤.٦٣) وبأهمية نسبية ٦٩.٢٪.

١١- كما يشير إلى أن الفقرة (٧) التي تنص على: "الإفصاح عن الأمور الجوهرية والأحداث الهامة يؤدي إلى كفاءة السوق المالي" احتلت المرتبة الحادي عشرة إذ بلغ متوسطها الحسابي (٣.٤٣) وبأهمية نسبية ٦٨.٦٪.

١٢- وجاءت الفقرة (١٠) التي تنص على: "الإعلان عن تقرير الإدارة يُفضي إلى فعالية السوق المالي" في المرتبة الأخيرة إذ بلغ متوسطها الحسابي (٣.٤١) وبأهمية نسبية ٦٨.٢٪.

اختبار الفرضية الرئيسية للبحث

تتمحور مهمة هذه المقطع حول مدى قبول أو رفض فرضية البحث باستعمال اختبار T-Test، وفيما يلي النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول رقم 10

أختبار الفرضية

المتوسط الحسابي	Sig الدلالة	T الجدولية	المحسوبة	نتيجة الفرضية العدمية
3.91	0.000	1.096	16.017	رفض

تشير النتائج في الجدول رقم (٧) إلى أن قيمة ($T_{المحسوبة}$) أكبر من قيمة ($T_{الجدولية}$) تحت مستوى الدلالة (٠.٠٥) وبما أن قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة ($T_{المحسوبة}$) أكبر من قيمة ($T_{الجدولية}$ ، فإننا نرفض الفرضية العدمية المتمثلة في "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى الافصاح للتقارير وبين كفاءة السوق المالي في . عند مستوى المعنوية ($0.05 \leq \alpha$) من وجهة النظر المراقبى الحسابات".

ونقبل الفرضية البديلة المتمثلة في توجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى الافصاح للتقارير وبين كفاءة السوق المالي في عند مستوى المعنوية ($0.05 \leq \alpha$) من وجهة النظر المراقبى الحسابات".

٤-٥ الاستنتاجات والتوصيات

يعد الإفصاح المحاسبي وسيلة تواصل بين المؤسسة والعالم الخارجي لها، وهذا ما يستدعي أن يكون كاملاً، حتى يسهل استخدام البيانات التي يطرحها من قبل مستخدميها، وذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة عبر نشرها في الوقت المناسب وضمان تشابهها لمختلف الفئات حتى لا تستغل لصالح فئة على حساب أخرى، حيث كلما تم الإفصاح عن المعلومات في سوق الأوراق المالية بأسلوب مفهوم وطريقة ملائمة كلما ازدادت فائدته هذه البيانات. وينعكس الإفصاح المحاسبي إيجابياً على كفاءة سوق الأوراق المالية، هذه الأخيرة التي تتطلب وصول المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب للمساهمين في سوق الأوراق المالية حتى تعكس أسعار الأوراق المالية كل البيانات المتاحة إليها، وتصبح قابلة للاستجابة السريعة للمعلومات الواردة إليها مما يؤدي إلى إظهار قيمتها الحقيقة بما في ذلك تأثير المعلومات المقدمة إليها..

٤-٦ نتائج الدراسة

- يلعب الإفصاح المحاسبي دوراً مهما في توفير المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية.
- تُعد الشركات، وبالخصوص تلك التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأسهم، وتعلن عن القوائم المالية..
- الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يحقق جواً من الثقة بين المستثمرين وله أهمية كبيرة في سوق الأوراق المالية حيث تلعب كمية ونوعية المعلومات المفصحة عنها دوراً كبيراً في ذلك.
- يمثل الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية السنوية أهم المبادئ التي يجب أن ينتهجها المحاسبون عند إعدادهم لهذه القوائم، حيث لابد أن يلبي مختلف احتياجات المستثمرين في سوق الأوراق المالية باعتبار المعلومات المحاسبية المنشورة عنصراً جوهرياً من العناصر الالزامية لاتخاذ القرارات في سوق الأوراق المالية.
- يبرز الإفصاح المحاسبي وضع الشركة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية في تاريخ إعداد القوائم المالية بصورة صادقة وعادلة ويشير إلى أن إعداد القوائم المالية بصورة صادقة يتماشى مع مبادئ المحاسبة المقبولة وأن مراجعى الحسابات قد التزموا بتلك المبادئ في تقريرهم من ما يدعم الثقة والصدق في القوائم المالية عند المستثمرين في سوق الأوراق المالية.
- يهدف المستثمرون إلى بلوغ الكفاءة في سوق الأسهم حيث تجرى فيه تداول الاستثمارات المالية بيسر وذلك عند أسعار قريبة من القيم الفعلية، أي أن أسعار الاستثمارات المالية المتداولة تعكس جميع المعلومات الواردة إلى السوق من المعلومات التي يوفرها الإعلان في البيانات المالية..
- يساهم الإفصاح المحاسبي في تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية التي تحقق عدة مميزات من أهمها تقليل مخاطر الاستثمار المالي وتوفير السيولة بالإضافة إلى خلق أدوات مالية تتجه إليها مدخلات المستثمرين.

- يزيد حجم ومعدل تداول الاستثمارات من قبل المستثمرين في أسواق الأوراق المالية التي تتميز بفعاليتها خاصة إذا كانت هذه الأسواق ذات كفاءة عالية وتتميز بالاتساع والعمق ، حيث تضمن كفاءة سوق الأوراق المالية البيئة المناسبة لعملية التداول عن طريق المعلومات التي يقدمها الإفصاح المحاسبي....

٤- الخاتمة

بناءً على النتائج المُحَقَّقة، بالإمكان تقديم الاقتراحات التالية::

- توعية المستثمرين في سوق الأسهم بأهمية التوظيف في سوق الأسهم التي تتسم بالكفاءة، ودراسة البيانات التي يُعلن عنها وذلك للإرشاد بها في اتخاذ القرارات الاستثمارية - واجب العناية بالإفصاح عن المعلومات العامة المتعلقة بالإدارة وبطوطرات ومستقبل الشركة المدرجة في سوق الأسهم لما لهذه المعلومات من أهمية في زرع الثقة للاستثمار بالشركة..
- من الضروري تحفيز الكشف عن البيانات المحاسبية في التقارير المالية والتركيز على حجم البيانات والتقويم وأسلوب العرض والضبط حتى تقي البيانات المحاسبية المنشورة بخصوص جودة المعلومات المحاسبية ..
- ضرورة التكوين المستمر للإطارات وعمل قسم المحاسبة والمالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية ، من أجل الإفصاح عن تقارير وقوائم مالية تتسم بالجودة والملائمة للمستثمرين.
- ضرورة تشجيع الدراسات والبحوث في مجال الإفصاح المحاسبى وكفاءة سوق الأوراق المالية وإجراء المزيد من الدراسات التي تهدف إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية وتطوير سوق الأوراق المالية في هذا المجال.

المصادر والمراجع

1. د. يدّو محمد و جربو كلّوم دور مبدأ العلانية و الوضوح في دعم فعالية سوق الأوراق المالية البليدة: جامعة علي لويسى، ٢٠١٧ صفحة ١٦ ..
2. المشاط، عبد المنعم (٢٠٠٩) تصاعد الاندماجات وتعاظم الاحتكارات العملاقة وتأثيره على الشفافية والإفصاح في العالم ومصر، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر القاهرة حول الشفافية والإفصاحي الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على مصر، ٢٦ يناير، اليوم الأول
3. ا.م . د رضوان كريفار مراد، دور وأهمية الإفصاح المحاسبى في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل المعايير المحاسبية الدولية الملتقى الدولى حول الإفصاح المحاسبى عن القوائم المالية أثره وأهميته في رفع فعالية أسواق رأس المال وجذب الاستثمار الأجنبي لتحقيق ودعم التنمية المستدامة، جامعة الجلفة، يومي ١٣ و ١٤ ديسمبر 2016.
4. بن خضر مسعود (٢٠١٩) (٢٠٢٠) اثر تطبيق الإفصاح المحاسبى على كفاءة المعلوماتية لسوق الأوراق المالية . المسيلة : جامعة محمد بوضياف بالمسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
5. حمد، محمد (2005) دور الإفصاح المحاسبى وأهميته في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة جامعة قناة السويس.
6. حماد، طارق عبد العال (2000) التقارير المالية وأسس الإعداد والعرض والتحليل، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة جامعة عين شمس.
7. الشاهد، محمد سمير (2000) قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعايير الدولية، منشورات اتحاد المصارف العربية، ص 429

8. زيود لطيف وقطيم حسان، ومكية نغم (2007) دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) ص 206-228
9. الصوالحة (200) الإفصاح المحاسبي وأثره على اداء وقيمة الشركة : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان "رسالة دكتوراه غير منشورة الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية كلية العلوم المالية : الاردنـتـشـرين للـدـرـاسـاتـ وـالـبـحـوـثـ العـلـمـيـةـ سـلـسـلـةـ العـلـمـوـنـ" الاقتصادي والقانونية المجلد (29) العدد (1) ص 206-228
10. درويش 41: 2007 اثر الإفصاح المحاسبي على الأداء البيئي للشركات الصناعية الأردنية على ترشيد القرارات وجودة التقارير المالية المجلة المصرية للدراسات التجارية مصر مجلد
11. تركي : 126:1993 محمود ابراهيم عبد السلام متطلبات الإفصاح العامة وقياس مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المالية السعودية جامعة الملك سعود الرياض .Belkaoui, Ahmed Riahi "Accounting Theory". Thomson Learning .12 -USA, 5th ED, 2004
13. الناغي محمد السيد، (2007) أسس المحاسبة والتأصيل الإطار والتطبيق المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.
14. حنان رضوان تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى. 1998 ، الطبعة الأولى
- حنان رضوان الطبعة الأولى 2000 النموذج المحاسبي المعاصر، هيكل نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر
15. محمود عبد الفتاح الوشاح زينب حسان النابلسي & مراد يوسف أبو العروس 2018 . () . تطبيق معيار اللفصاح عن المعلومات المالية للقطاع الحكومي العام ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية . 26 (4)
16. الغبان ، ثائر صبري محمود كاظم " (2010) تكيف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها : دراسة تطبيقية ، ال "مجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العدد ، 27 المجلد ، 7 جامعة كربلاء ، العراق.
17. الحيالي وليد " (2008) نظرية المحاسبة من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك
18. حسين ، وسام نعمة " (2011) مدى مساهمة المدقق الداخلي في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبية الدولية "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، العدد ، 22 المجلد ، 7 جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد ، العراق
19. عاشور، عثمان زياد " (2008) مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم : (1) دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين ، "رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة ن فلسطين
20. حسون صبحي (2013) قياس مدى شفافية السياسة النقدية لعينة من المصارف المركزية : دراسة تحليلية" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 2072778، الإصدار ، 34 كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العراق.
21. التميمي ، ناظم شعلان جبار و شاكر ، صلاح صاحب " (2009) دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات : دراسة تحليلية للقواعد المالية للشركة العامة للصناعات المطاطية "، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، العدد ، والمجلد ، 3 بغداد ، العراق
22. العلوى، ع. ا. دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساعدة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة فلسطين الجامعة الإسلامية عمادة الدراسات العليا كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل (2009)

23. جربوع ، يوسف مدي مسؤولية مراجع الحسابات المستقل عن دراسة وتقديم نظام الرقابة الداخلية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، بحوث ودراسات ٢٠٠٦ ، ٣ ، ٦
24. الفذاغ ، فذاغ، النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول الكتاب الأولى الطبعة الثانية ٢٠٠٢
25. أبو المكارم، وصفي المحاسبة المتوسطة، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٠
26. مطر، محمد ، والسوطي، موسى (٢٠٠٨) التأصيل النظري للممارسات النظرية المحاسبية في مجالات العرض والقياس والإفصاح دار وائل للنشر والتوزيع، ص (٣٣٧-٣٣٨)
27. ياسمينة، د. & د زرقاوي عبد الكريم (٢٠١٨). أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومات المحاسبية تبسة : مجلة البحث والدراسات التجارية العدد الرابع
28. يوسف، د. م. (٢٠١٧) متطلبات تحقيق كفاءة الأسواق المالية دراسة تحليلية لبورصة الجزائر الجزائر: جامعة البليدة.
29. التميمي ، ارشيد وسلم ، اسامه عزمي (الاستثمار بالأوراق المالية ، المطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٤ ، ص ١١٠
30. صلاح الدين حسن السيسى، بورصات الأوراق المالية عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٣ ، ص ٩
31. حنفى عبد الغفار، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الدار الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ١٨٥
32. المعهد العربي للتخطيط تحليل الأسواق المالية جسر التنمية العدد ٢٧ مارس ٢٠٠٤ الكويت، ص ٩.
33. عصام حسين أسواق الأوراق المالية : البورصة الطبعة الأولى دار أسامه للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٨ ص ٣٢
34. الغالبى، أ. ع. & م . م حسن شاكر الشمرى (٢٠١٥). التحليل الاقتصادي لكفاءة الاسواق المالية الكوفة مجلة الغربى للعلوم الاقتصادية والادارية .
35. عبد الله بن محمد الرزين ، الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية وارتباطها باقتصاد المعرفة بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية بتتنظيم جامعة الزيتونة في المملكة الأردنية الهاشمية - عمان في الفترة من ١٦ / ٣ / ١٤٢٦ ، ص ٩.
36. Mensah, S "The Essentials of An Efficient Market and Implications for SEM Financial Group/African Capital Investors, Firms and Regulators Markets Forum, UNECA Workshop on African Capital Markets Development, 27-29 October 2003
37. علوان، قاسم إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق »، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٩، ص ١٦٣
38. صيوان، م. ش. (٢٠١٦) مؤشرات اداء سوق العراق للأوراق المالية - المعهد التقنى المسيب مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية العدد ٤٨ .
39. حمزة الزبيدي، الاستثمار في الأوراق المالية، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠١، ص ١٢٤
40. عبد الغفار حنفى البورصات أسهم سندات صناديق الاستثمار المكتب العربي الحديث بدون تاريخ، ص ١٥٥

Keith Pilbeam, Finance & Financial Market, Opcit, p 238-239